مجلة العلوم السياسيّة

اسم المقال: التعددية السياسية في الفكر السياسي الاسلامي المعاصر – قراءة في أفكار محمد حسين فضل الله
اسم الكاتب: أ.م.د. أمل هندي كاطع، م.م. نزار محمد جودة
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/199
تاريخ الاسترداد: 2026/11/22 17:16 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم السياسيّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

التعددية السياسية في الفكر السياسي الاسلامي المعاصر
قراءة في افكار محمد حسين فضل الله

. . . امل هندي(*) . . (**)

الملخص :-

التعددية السياسية في فكر السيد محمد حسين فضل الله مفردة ملازمة للدين والسياسة وللمكانات الاجتماعية والقومية في العالم المعاصر ،ولكن دلالاتها ارتبطت بالفكر السياسي الليبرالي بوصفه الفكر السياسي الذي يقوم على التعددية السياسية والحزبية. وتتعدى التعددية الاطر السياسية الى الاطر الاخرى، الفكرية و القومية والدينية والثقافية ، من خلال الاعتراف بها وسن القوانين لحمايتها واحترام حقوقها شريطة عدم التعارض بين ثوابت ومحددات النص ومقتضيات الواقعية السياسية المعاصرة.

"abstract"

The paper deals with the position of the Contemporary Islamic political thought concerning the Islamic of pluralism in party system and the role of political parties in the future Islamic state . this paper focuses on the vision of Mr. mohammad hussain Fadlulah to these topics and his opinion in the legitimacy of alliancy with secular political parties The paper , also discussed his opinion concerning the adaptation of political relations between the Islamic political parties under the rules and lows of secular political system in order to have broad positively the public goods.

المقدمة:-

تحظى التعددية الحزبية بأهمية بالغة ، لاسيما في ظل الأوضاع العالمية التي فرضت مفاهيم الديمقراطية وحقوق الانسان، والتي تعد التعددية الحزبية من اهم مقوماتها ، الأمر الذي فرض على المفكر السياسي الإسلامي المعاصر التعامل مع مصطلح الحزب السياسي وبيان الموقف الشرعي من هذا المفهوم.

(*) كلية العلوم السياسية-جامعة بغداد.

(**) مدرس مساعد -كلية العلوم السياسية.

تأسيساً على ذلك وبغية التعرف على موقف الفكر السياسي الإسلامي بصورة عامة وموقف السيد محمد حسين فضل الله من التعددية الحزبية بصوره خاصة سيقسم هذا البحث الى المباحث التالية:

المبحث الأول : مفهوم التعددية الحزبية والموقف منها في الفكر السياسي الإسلامي المعاصر .

المبحث الثاني : موقف السيد محمد حسين فضل الله من التعددية الحزبية .

المبحث الثالث : موقف السيد محمد حسين فضل الله من أنماط التعددية الحزبية والعمل السياسي.

المبحث الأول

مفهوم التعددية الحزبية والموقف الإسلامي منها في الفكر السياسي الإسلامي المعاصر

هناك جدل في الساحة الإسلامية حول الأسلوب العملي في حركة الإسلام ، في الدعوة وفي الواقع ، بين أسلوب يتحرك بمفاهيمه ومناهجه وشرائطه في الأجواء العامة التي تنطلق بالدعوة الى الإيمان به في نطاق الفكرة العامة التي تقدم الى الناس كما يقدم أي فكر آخر ، وبين أسلوب متحرك في أكثر من موقع فيتحرك الفكر في مواقع الفكر ويثير الروح في آفاق العبارة ويقتحم بالمفاهيم العملية في الحكم والسياسة والاقتصاد والحرب والسلم ، ساحة الحياة ، ويبحث في الوسائل المتطورة في وسائل العمل عن الوسيلة الفضلى في الوصول الى الهدف الكبير .([1])

وهذا ما نلاحظه في قراءة الفكر الإسلامي للجدليات الفكرية الوضعية في نطاق النظرية ومشكلات الواقع الجادة ، ومن تلك المواضيع المهمة المطروحة على الساحة الإسلامية الموقف من التعددية بشكل عام والتعددية الحزبية بشكل خاص .

المطلب الأول : في مفهوم التعددية الحزبية

التعددية في جوهرها هي إقرار بالحرية والاختلاف والتعايش السلمي في إطار الحرية والاختلاف والتنوع من غير ضرر ولا إضرار والتعددية في فلسفتها العامة هي حقيقة فطرية وسنة كونية وقانون حياتي .

والتعددية بهذا المعنى هي إقرار واعتراف بوجود التنوع الاجتماعي وان هذا التنوع لابد ان يترتب علية اختلاف في المصالح او خلاف على الأولويات .([2])

وتأتي التعددية هنا لتكون المقنن للتعامل مع هذا الاختلاف والخلاف بحيث لا يتحول الى صراع يهدد سلامة الدولة وتماسك المجتمع أي ان مفهوم التعددية يشير الى نوع من التنظيم الاجتماعي

المتعلق ببنية النظام السياسي وآليات عملياته المختلفة ،وهذا التنظيم يسلم بضرورة وجود أفكار وقيم ومؤسسات متعددة في إطار النظام السياسي والتنافس المفتوح بينهما دون أية قيود سوى القبول بقواعد اللعبة الديمقراطية القائمة على الاحتكام للناخبين عبر صناديق الاقتراع ، بمعنى السعي لاستبدال السلطة بالوسائل السلمية القانونية .(٣)

وبذلك تشير التعددية السياسية الى مشروعية تعدد القوى والآراء السياسية وحقها في التعايش والتعبير عن نفسها والمشاركة في صنع القرار من جهة ، وتتأسس على قواعد ترتقيها وتحترمها وتصونها كل القوى والتشكيلات السياسية والاجتماعية في الأمة ، من جهة أخرى .

وتتخذ التعددية السياسية أشكالا مختلفة في إطار القوى والتنظيمات الاجتماعية داخل المجتمع ، ومن بينها الإقرار بوجود تعددية حزبية ، وبهذا تكون التعددية الحزبية هي إحدى صيغ التعبير عن التعددية السياسية التي تحتضن كل القوى والمؤسسات الموجودة في المجتمع ، وهذا الاحتضان من شأنه ان يتيح المجال أمام الأحزاب السياسية لكي تشارك السلطة المركزية في العبء الذي تحمله لأدارة المجتمع من خلال المشاركة في السلطة.(٤)

بذلك تعني التعددية الحزبية حرية إنشاء الأحزاب السياسية والانتماء إليها ، او هي وجود أحزاب سياسية متعددة في مجتمع معين والاعتراف بها من النظام السياسي وتقبل أسهاماته في الحياة السياسية عن طريق الوصول الى السلطة ، او المشاركة فيها .

والتعددية السياسية والحزبية ترتكزعلى أساسيات تتدعم بها وتتأسس عليها ، تمثل التأصيل السياسي لها وهي كما يحددها احد الباحثين تتمثل بالآتي (٥) :

١ – ان الاعتراف بالآخر هو شرط وقاعدة التعايش والتفاهم السلمي ومن شروط التعددية الحزبية ان يعترف كل طرف بالآخر من غير مصادرة رأي ولا محاربة موقف ، وان يكون الاحترام والتفاهم والتعايش هو القاعدة والأصل وهذا جزء من امن المجتمع الذي يجب المحافظة عليه شرعاً وعقلاً .

٢– جعل القواسم المشتركة التي تلتقي على المصالح العليا وعلى الحق العام هي التي ينبغي لها ان تتشكل على أرضيتها التعددية الحزبية والسياسية ، أو ما يعرف بالإجماع العام الذي يأخذ بالاعتبار المصالح العليا للمجتمع ، ولا يجوز في أي حال من الأحوال وتحت أي مبرر خرقها او الخروج عليها ، او التنكر لها ، من قبيل وحدة الامة ، والحفاظ على أمنها واستقرارها وتنمية الثروات والاستقلال ورفض التبعية .

٣– ان التعددية الحزبية في صورتها المثلى والجوهرية هي تعددية في البرامج والمشاريع التي تخدم وتطور الإصلاح الاجتماعي العام فقد تجد من يولي الاهتمام والأولوية للمسألة الاجتماعية في بعدها

الاقتصادي وقد نجد من يعطي أولوية لتطوير الدافع السياسي بإتجاه الديمقراطية وترسيخ قاعدة المشاركة السياسية ، وبين من يولي العناية الرئيسة لقضايا حقوق الإنسان ، او قضايا المرأة ، اوالتعليم وغير ذلك .

والتعددية بهذا النمط تدفع بالمجتمع نحو مزيد من التطور والنهوض .

وبذلك تعد التعددية الحزبية بالنسبة للبعض مظهراً من مظاهر الحريات العامة حيث إنها تمكن المواطنين من الاختيار بين الاتجاهات السياسية المختلفة ، ونجاح نظام تعدد الاحزاب ويكون اكثر ضماناً في الدول التي تصون الحريات العامة . وتبقى القضية الاهم ان لا تعد التعددية الحزبية هدفاً بحد ذاتها وان الهدف النهائي هو ترقية اداء النظام والوفاء بحاجات الجماهير على الأصعدة كافة .

المطلب الثاني : الحزب لغة واصطلاحاً

اولاً : الحزب لغة :-

الحزب لغة مصدر حَزَبَ حَزْباً ، والحزب الجماعة أو الطائفة ، وتحزب القوم أي صاروا احزاباً.(٦)

١. قال ابن منظور " الحزب جماعة من الناس والجمع احزاب والاحزاب جنود الكفار تألبوا وتظاهروا على حزب النبي (صلى الله علية وآله) وهم قريش وغطفان وبنو قريظة".(٧)

والحزب الطائفة والاحزاب الطوائف التي تجتمع على محاربة الأنبياء (عليهم السلام) .

أما الفيروز أبادي فقال ان الحزب "جماعة من الناس، والاحزاب جمعه، وجمع كانوا تألبوا وتظاهروا على حرب النبي (صلى الله علية وآله)،(٨) والحزب بحسب الراغب الاصفهاني جماعة فيها غلظة قال عز وجل "أي الحزبين أحصى لما لبثوا امدا "(٩) وعرف الحزب بأنه الأرض الغليظة .(١٠)

ويلاحظ على التعاريف السابقة أنها تتفق على الحزب المفرد والذي هو جماعة من الناس من غير تحديد بهويتها وطبيعتها وتتفق كذلك على الجمع في الاحزاب الذين تألبوا على حرب النبي (صلى الله علية وآله) وأما تفسير الأحزاب بإجتماع الكفار على حرب النبي (صلى الله علية وآله) فلان اسم الاحزاب أطلق لأول مرة في التأريخ الإسلامي على أول حلف يتفق فيه الكفار على محاربة الرسول (صلى الله علية وآله).

ثانياً: الحزب اصطلاحاً

قد لا نجد تعريفاً مانعاً وجامعاً للحزب نظراً لاختلاف العقيدة والمقاصد لكل حزب ، وتنوع الأدوار التي يقوم بها . مع ذلك فقد تعرض العديد من المفكرين والكتاب الى تعريف الحزب فقد عرفة (جيفري روبرتز) بأنه مجموعة منظمة مكونه من اعضاء يعتنقون مجموعة مشتركه من القيم والسياسات وهدفها الرئيسي الحصول على السلطة السياسية والمناصب العامة لغرض تنفيذ سياسات الحزب ، ويسعى الحزب عادة للحصول على هذا الهدف بالطريقة الدستورية ولاسيما بالتنافس في الانتخابات بإستثناء الاحزاب الثورية او المناهضة للنظام فإنها قد تمارس النشاط السياسي خارج الدستور لتحقيق أهدافها . (١١)

وعرف (طارق الهاشمي) الحزب السياسي على انه جهاز صراع منظم يهدف للوصول الى السلطة،(١٢) وعرفه آخر على أنه " جماعة منظمة ذات استقلال ذاتي تقوم بتعيين مرشحيها وتخوض المعارك الانتخابية على امل الحصول على المناصب الحكومية وللهيمنة على خطط الحكومة ". (١٣)

وعرفه أسامة الغزالي حرب بأنه " اتحاد وتجمع من الأفراد ذو بناء تنظيمي على المستويين القومي والمحلي يعبر في جوهره عن مصالح قوى اجتماعية معينة ويستهدف الوصول الى السلطة او التأثير عليها بواسطة أنشطة معينة خصوصاً من خلال تولي المناصب العامة من خلال الانتخابات ".(١٤)

وإذا كانت السمة المميزة للحزب في المفهوم الاصطلاحي هي انشغاله بالشأن السياسي والمتمحور حوله ، فأن الشأن السياسي في الأحزاب والجماعات السياسية الإسلامية هو احد الأبعاد حتى ان نسبة الاهتمام به تختلف بين الجماعات نفسها .

فالفكرة الحزبية كما وصفها السيد فضل الله تعني في مفهومها الشكل التنظيمي الذي يخطط لحركة الفكرة في عملية توزيع مدروس للمفردات التفصيلية للواقع ، ليضع كل واحدة في موقعها الملائم بحيث تتكامل حركتها في الساحة ، وتدفع الطليعة بالفكر الاسلامي الشامل في جوانبه ، إلى البحث عن الوسائل العلمية التي تدافع الامة الى التحرك ، وتقودها الى خط التغيير.(١٥)

وفي هذا الجو التنظيمي لابد من دراسة الحاجات الخاصة والعامة للامة وطبيعة الأوضاع المحيطه بها لمعرفة السبيل الافضل للصيغة التنظيمية في نطاق اعداد الطليعة وتربية القاعدة وتخطيط الحركة في خط ادارة الواقع وتوزيع المسؤوليات .(١٦)

ويرى احد الباحثين ،(١٧) ان وجود الاحزاب السياسية لم تعد الوسيلة التي تنمي الأفكار وتحل المشاكل لدى الأفراد ، كما لم تبق الحاجة الى تهيئة المناخ المناسب لإكتساب المهارات والشعور بالامن والاطمئنان ، واشباع حاجة الانتماء والتجمع ، هذه كلها لم تبق هي الدافع الوحيد لتكوين الاحزاب

ونشوئها ونموها لان الصراع السياسي لم يعد صراعاً بين أشخاص وأفراد ، بل صراع أفكار وبرامج سياسية يعجز عن القيام بها الفرد أو الأفراد .

المطلب الثاني

موقف الفكر الإسلامي من التعددية الحزبية

لا ريب ان كل فكر يتأثر ويؤثر في واقعه ، فهو على حساب الاستجابة لما يفرزه الواقع من معطيات سياسية ، واجتماعية واقتصادية إنما يستجمع نواحي امتلاك القدرة والمنعة على رسم ملامح الخطاب الفكري فيما يميزه عن غيره عند تأكد الخصوصية الذاتية الباعثة على التعدد ،وما يحتوي ذلك من ضروريات تقترن بوضع أسس وقواعد تؤدي الى الاختلاف والاتفاق ضمن الموقف من الرؤية العامة والخاصة التي تحاول استيعاب وتدوير الأحكام على قاعدة الانتساب الى الإسلام كأساس ،وأصل ، ومرجعية تستنطق البرهان في الحكم النهائي والمطلق لتلك الرؤية الخاصة في حدودها المتضمنة إمكانية تسيير أمور المجتمع المدني على قدر تعلق الأمر بالقاعدة للعلاقة بالدين في ضوء مطابقته للواقع ومدى توفر الإثباتات العقلية والفطرية لأدراك المنفعة في صنع النظام القادر على تحقيق السعادة الاجتماعية من خلال توطين طريق الكمال الحقيقي الذي يعمل على توجيه الإنسان في أنشطته المختلفة بإتجاه الالتزام الشرعي عبر سلطة الإسلام ضرورةً .(١٨)

اولاً : الموقف الرافض للتعددية

فالتعددية في الرؤى و التصورات و الاستراتيجيات والتكتيكات والتنظيمات والجماعات باتت حقيقية واقعية في الساحة السياسية الإسلامية ،لا بل ان هذه التعددية أصبحت كثير ما تفرض نفسها داخل هياكل التنظيمات المختلفة لتطال التنظيم الواحد حتى لا يمكن الحديث عن حركة الإسلام السياسي الا في نطاق الحديث عن الحركات السياسية الإسلامية ،(١٩) ولا مراء من ان يخضع مفهوم التحزب والتعدد الحزبي الى جدل فكري يتوزع بين مواقف ورؤى تؤدي الى رفض التميز والتعدد الحزبي او قبوله نظراً للموقف من الموروث الفكري الاجتهادي والتأريخي من الرأي والفصل بينهما،(٢٠) وخصوصاً عندما يتعلق الاستدلال بمواضع الذكر الحكيم في تحديد الموقف من مفهوم كلمة الإحزاب سواء بالدلالة على الموقف للاختلاف عند جماعات من الأمم السالفة في الدين كما في قوله تعالى : ((وان الله ربي وربكم فأعبدوه هذا صراط مستقيم ، فأختلف الأحزاب من بينهم فويلٌ للذين كفروا من مشهد يوم عظيم))،(٢١) او قوله تعالى ((كذبت قبلهم قوم نوح والأحزاب من بعدهم وهمت كل امة برسولهم ليأخذوه وجادلوا بالباطل ليدحضوا به الحق فأخذتهم فكيف كان عقاب)).(٢٢) وكذا قوله تعالى ((ان الله هو ربي وربكم فاعبدوه هذا صراط مستقيم فأختلف الأحزاب من بينهم فويل

للذين ظلموا من عذاب يوم اليم))،(٢٣) او تأتي للدلالة على موقف تعرض له رسول الله (صلى الله عليه وعلى آله وسلم) من جماعات من الكفار كما في موضع لغزوة الخندق في قوله تعالى :((ولما رأى المؤمنون الأحزاب قالوا هذا ما وعدنا الله ورسوله وصدق الله ورسوله وما زادهم إلا ايماناً وتسليما)،(٢٤) وهذا اختزال لذلك في موقف تأريخي يذهب نحو التعميم للمفهوم على ما يقترن بنواحي التفرق والتمزق والصراع بالنسبة الى ما جرى من صراعات بين الفرق الإسلامية التي هي حقيقتها صراعات احزاب سياسية ليست مسموحاً دينية مما يجعل من التعددية الحزبية أكثر قتامة واشد سوءاً حتى لا تترك منفذاً للتفكير عند المحاولة على اقله ، للتفريق بين الفكرة كمنهج وبين الممارسة الخاطئة للفكرة من لدن من يتبناها بغير وعي او سوء نية وخصوصاً عندما تقترن العملية بالمنظومة للاجتهادات الفقهية التي أسست على جدل شرعي يقتني المقالة للمنهج الأصولي لعلم الفقه في بحث جواز اختلاف المجتهدين من عدمه بقياسه المسألة الواحدة ، والانطلاق نحو القول في الإجابة عن التساؤل حول (الحق) ؟ وإمكانية تعدده من عدمه عند الفصل في الاجتهاد المتعدد الرأي بين المجتهدين وذلك بغاية إيجاد قاعدة يمكن من اعتمادها تأكيد أو نفي حق التحزب في صيرورته نحو قبول التعدد من عدمه بقدر تعلق الامر بالإثبات والبرهان منهما .

ويأتي الرأي الحديث والمعاصر أكثر عتمة عندما يعزز الفريق الرافض،(٢٥) للتعددية الحزبية رأيه بمقارنة الإنتاج الغربي للمفهوم بعد وضعه في خانة الغزو الثقافي المبطن بأهداف التغريب والتخريب الاستعماري المخالف لمنهج الإسلام وحقيقة روحه وضميره المستتر وراء وقع انجاز مضمون الجماعة الإسلامية المتواشجة تحت مظلة الوحدة الدينية الإسلامية في استناد تأويل قوله تعالى ((واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا) **(26)**(أو قوله تعالى ((ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم))(٢٧) أو قول الرسول (ص) ((يد الله مع الجماعة)) تأسيساً على ما يستقطب الهدف الاستعماري البعيد في المؤامرة على وحدة هذه الأمة .(٢٨)

وان كان الخطاب الإسلامي الحديث في غالبيته لا يتنكر للتعددية الحزبية في الدائرة الإسلامية إلا إن مستوى الطموح والتطلع يفضل الوحدة وينشدها وهو على سعته إلا انه لا يعني بأي شكل من الإشكال خلو الساحة من مواقف توصف بالرافضة وان كان بدرجات متفاوتة تتوزع بين أطراف توصف بالتحرر والتجديد والراديكالية من أمثال ما يتبناه (رفاعة رافع الطهطاوي) و (خير الدين التونسي) و(محمد عبده) و (عبد الرحمن الكواكبي)،(٢٩) سواء في جانب التمسك بالآراء الإسلامية التي ترى إن التعددية الحزبية تمثل الطريقة الى التشتت والانقسام والتمزق الذي سوف يؤخذ على وحدة هذه

الأمة بتفريق كلمتها وتثبتها سعيها وكأنها القطب من الرحى في تمثل قول حسن البنا (لا حزبية في الإسلام).(٣٠)

ويرى البعض إن التعددية ليس فقط لم تحقق أي فائدة في نطاق العمل الإسلامي ، وإنما كانت لها بحسب قول (عبد فتحي) :" آثار بالغة السوء والخطورة على العمل الإسلامي مما أدى الى بروز كيانات إسلامية مشوهة ألحقت إساءات بالفكر الإسلامي وبالمنهج الإسلامي" .(٣١)

وبالنتيجة فأن هذا الاتجاه يرى إن الحزبية نظام لا سبيل إليه في المجتمع الإسلامي ولا تتسع له قواعد المذهبية الإسلامية لتعارضه مع الأصول والقواعد الشرعية لما يفضي إليه من عواقب منكرة كالفرقة والتشتيت من ناحية والتوجه صوب التعارض مع الاعتقاد النافذ الى قبول القول بإحلال حاكمية البشر محل حاكميه الله مع الاعتقاد النافذ الى قبول القول بإحلال إلوهية الناس على الناس لانها تعني سيطرة فئة معينة ممثله بالحزب السياسي على السلطة وصولاً الى الاستبداد بها وفرضها على الفئات الاخرى ،(٣٢)بما لا يترك مجالاً للشك في كون الاحزاب السياسية في كثير من توجهاتها تمثل دعوه الى الانفراد بالحكم والاستئثار بالسلطة على حساب الجماعات السياسية غير الاسلامية توجهاً وعقيدة حتى يمكن رده والتي تتبنى الاسلام كنظام شامل لا يفصل بين ما هو زمني وسياسي وآخر ديني الهي في مذهب إدماجي يدفع الى ظهور تيار متطرف في الغالب يأخذ على عاتقه مهمة إسدال الستار عن حرية الرأي وحرمان المعارضة من المورد المعنوي (الروحي) والرمزي الاساسي و ما يمثلانه من قوة تمكن من المواجهة ضد التيارات السياسية ذات الابعاد الزمنية بشكل خاص.(٣٣)

وبصرف النظر عن الجدل الأيدلوجي فأن البراهين الدينية ودلالات الآيات القرآنية تشير في كثير من المواضع إلى التنوع والتباين المفضي إلى الاختلاف فيما يضع الاساس لوصفه ظاهرة طبيعية طالما أن البشر يختلفون في إفهامهم ومداركهم العقلية ووعيهم للمصالح وينجذبون بدرجات مختلفة للأفكار والرسالات والمذاهب وتؤثر فيهم العادات والتقاليد وتترك عليهم البيئات الطبيعية تأثيرات مختلفة تجعلهم يتصارعون ويتوافقون عبر الاعتراف بالتعددية التي هي نتاج الحوار والتواصل مع متغيرات الحياة ومتطلباتها.

ثانيا : الموقف المؤيد للتعددية :-

إذا كان رفض التعددية في جوهره انعكاس للتجربة التأريخية فأن القبول أجدر فيها، يتمثل واقع التعدد في الاجتماع الإسلامي عند محيطه الفقهي – المذهبي الذي استوعب متغيرات وتجليات المرحلة في إطار الامة الواحدة . (٣٤)

ومن هنا فأنه لا يستغرب ان يظهر تيار يسير باتجاه معاكس لما يقره الاتجاه الرافض للتعددية الحزبية فيما يمكن تبريره بنواحي شرعية وعقدية تستلزم إقرار حرية الرأي والتسليم بالاختلاف واقعاً يطول الأنسان في انتمائه ومستوى أدائه لواجباته وممارسته لمكانته حتى لا يسع عاقلاً إنكاره و التسليم به حقاً للمختلفين الأمر الذي يحول دون امتلاك أي كان او أي سلطة كانت حق حرمان الآخر منه سواء أكان الموضوع سياسياً ام اقتصادياً ام دينياً او حتى عرقياً او لغوياً او غير ذلك .

اذ يذهب أنصار هذا التيار الى إيجاد مسوغات شرعية تدحض النظرة المتشائمة الى التحزب والتعددية في الإسلام استناداً الى عدم وجود مانع شرعي ونص قطعي يبيح النظرة المتشائمة للتعددية الحزبية ،انطلاقاً من استدراج المفهوم الحديث للحزب السياسي الذي كما يرى أصحاب هذا الرأي انه يختلف كلية عن الحزب العشائري والقبلي الذي ورد ذكره في آيات القرآن الكريم سواء أكان الاجتماع المقصود به يدل على مفهوم الاختلاف بالرأي ام الانطلاق في العقيدة او في التوجه والذي يتوزع بين فئتين لا ثالث لهما بحسب المعنى من قوله تعالى (حزب الله)و(حزب الشيطان)،(٣٥) الأمر الذي يخالف ما علية الحال عند وصف الأحزاب الحديثة بوصفها تنظيمات سياسة تضم الجماهير من الناخبين السياسيين الذين يجمعهم ويوحد جهودهم الهدف المشترك عن طريق اعتناق أفكارهم وتبني خططهم الساعية للوصول الى السلطة ومنه تحقيق مصلحة الأمة والدولة . كما وان رد الشبهات التي تدول حول ذم القرآن الكريم للحزبية والفرقة والتشيع نجد انها تأخذ مكانها ضمن عملية التبرير الفكري لأصحاب هذا التوجه عن طريق رفض الاستشهاد باللفظ في ذم الإفراد لان اللفظ ورد على سبيل المدح أيضاً وهو مالا يسوغ في المنطق العام، ومالا تستقيم النتائج التي تترتب عليه في صحيح الاستدلال هذا من ناحية ومن ناحية أخرى تقابلها بالضرورة فأن رد الشبه في امكان تقييد التعددية السياسية على حسب تأويل القول بوحدة الامة بالاستناد الى قولة تعالى " ان هذه أمتكم امة واحدة وانا ربكم فاعبدون " (٣٦) والغاية هنا تذهب نحو إقرار الواحد وتعميمها على حساب إباحة التعدد وان كان مجرى النص يرنو الى القصد المتمثل وحدة الدين في إخلاص العبودية لله تعالى وعدم الإشراك معه او من دونه ، فتكون أمام مغالطة صريحة في تحميل آيات الذكر الحكيم فوق ما تحتمل .

ومن الضروري ان ينتهي بنا القول إلى الحجة في تسويغ التعددية عند العديد من مفكري(٣٧) وعلماء الإسلام عند الغاية في المصلحة فيما تدعو إليه الأحزاب من خير وحق يودي به وجودها وتحقيق مصالح الناس فيما هو ضروري تتصل بنواحي ضمان مسيرة الحياة نحو التقدم مع ضمان منع استبداد الحاكمين على حساب المحكومين وذلك وفق القاعدة الأصولية الإسلامية القائلة :(ما لا يتم الواجب ألا به فهو واجب) ومنه فأن الحاجة الى التعدد الحزبي هدفاً وغاية تساوق منطق المصلحة

السياسية ومنطق القواعد الفقهية والقراءات الصحيحة للنصوص والتأريخ عند أنصار التعددية الحزبية اجمالاً .

وعلى ذلك يكون التعدد الحزبي اصلاً من أصول وضع مرتكزات طلب العدل والذي يتجسد في مضمون الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر على ما يتيح للأقلية ان تعبرعن رأيها وان تدافع عن مصالحها بما يعزز أوامر التوافق بين الحاكم والمحكوم على قاعدة تفسير مفهوم الحق وإنكار الباطل في ظل الاستبداد .(٣٨)

ولا تقتصر الرؤى الفكرية على ذلك بل تتجاوزه الى حدود تستوعب الديمقراطية بمفهومها المعدل (وليس بمفهومها الغربي المطلق التي تمنح ممارسة غير محدودة لحرية الفرد ، وتمنحه حق التشريع المطلق ، وايضاً المفهوم الديكارتي المادي)، ٠) بنظرية أساسية مفادها ان التشريع في الإسلام وان كان يطال القضايا الأساسية والذي هو تشريع الخالق "عز وجل" الا انه قد ترك منطقة فراغ في مساحة التشريع في قضايا اخرى لا يوجد معها نص قرآني ليملئها الشعب بوساطة مؤسساته التشريعية المتفق والمتوافق عليها ، وهذه الرخصة متغيرة بالزمان والمكان بشرط عدم تعارضها مع المبادئ الأساسية للشريعة .

وتشكل إقامة العدالة والمساواة نقطة الاختلاف نحو فضاء إقرار المساواة أمام التكاليف العامة حرصاً على مصلحة الجماعة الإسلامية .

المبحث الثاني

موقف السيد فضل الله من التعددية الحزبية

سبقت الإشارة الى الجدل الدائر على الساحة الإسلامية حول الموقف من الأحزاب السياسية وشرعية التعامل معها او الانتماء إليها او تكوينها ، وسنخصص هذا المبحث للتعرف على الآراء التي طرحها السيد فضل الله حول هذا الموضوع الحيوي ، وتصوراته للشكل الأمثل للعمل الحركي ، ومدى عده الحزب السياسي وسيلة ضرورية في العمل السياسي .

المطلب الأول : الحاجة إلى التنظيم

يشير السيد فضل الله الى الرأي الإسلامي الذي يعد الحزب هو الإطار العملي الواقعي لعملية التغيير ويرى في عملية التنظيم الحزبي ، الخاضع لهيكلية معينة في أسلوب العمل أساساً للنمو والتطور والوصول الى نتائج حاسمة ، فهو الذي ينظم للأمة طاقاتها ويحدد شخصيتها ويقود خطواتها الى الهدف الكبير . وهذا هو النهج الذي درجت عليه الحركات الإسلامية السياسية التي عملت على أساس النهج الحزبي في تحركها السياسي مثل حزب "الإخوان المسلمين " و " حزب التحرير " و "حزب الدعوة

الإسلامية" وغيرها من الأحزاب الإسلامية التي تأخذ لنفسها صفة الحزب وقد تختار الحركة او المنظمة،(٣٩) ويؤكد السيد فضل الله على ضرورة التنظيم في العمل الإسلامي والحاجة إليه على مستوى العمل الفكري في خط الدعوة ، او العمل السياسي في خط التغيير الواقعي ، لان ذلك هو السبيل للوصول الى الأهداف الكبرى وبطريقة حاسمة ومعقولة .(٤٠)

ويضيف بأن العمل الذي لا يخضع للتنظيم يفتقد التخطيط الواقعي في مواجهة الواقع ، مما يجعله خاضعاً للمؤثرات المعقدة والتغيرات السريعة ويحوله الى حركة ضائعة ويؤدي بالنتيجة الى سيطرة التيارات الأخرى عليه فيما تخطط له من احتواء ساحاته وبعثرة جهوده واهتزاز خطواته .(٤١)

ويطرح السيد فضل الله سؤالاً مهماً وهو هل العمل التنظيمي في الإطار الحزبي يتنافى مع الأسلوب الإسلامي للعمل من ناحية المبدأ بحيث يكون مخالفاً للحكم الشرعي او الجو الإسلامي الذي يريد الإسلام إثارته في الحياة ؟ أو ان المسألة تتعلق بالمناقشة في التفاصيل من خلال المصلحة الإسلامية العليا على مستوى المشكلات التي قد يخلقها للساحة من تأثيرات في روحية العاملين ، أو في خطواته العملية في دائرة الممارسة الذاتية ، أهم العلاقات العامة والخاصة ؟.(٤٢)

ويجيب عن هذا السؤال برأي مهم يؤكد فيه ان الإنسان قد لا يجد حكماً شرعياً منافياً للعمل الحزبي . إذ يوجب حرمته ليكون الإنسان العامل على هذا الخط مرتكباً لحرام شرعي ، الا فيما قد يحدث من تفاصيل ، من الالتزام بما لا يجوز الإلتزام به من شعارات وممارسات ،مما يصدر من جهة لا تملك شرعية الالتزام او لا تملك شريعة الإلزام ،او لا تملك معرفة الأحكام ، ولا تعي طبيعة الواقع او غير ذلك من الأمور التي لا تتصل بأسلوب العمل من ناحية الدائرة التي فيها ، بل تتصل بالجهة المسؤولة التي لا تملك شرعية الموقع . (٤٣)

وتأسيساً على ذلك فأن العمل الحزبي يمثل شكلاً معيناً من أشكال العمل السياسي او الثقافي الذي يخضع في مفرداته وتفاصيله للحكم الشرعي ، الذي يمثل الحزب الوسيلة العملية لتطبيقه في عمل الأفراد او الجماعات ، او الأمة كلها ومن الطبيعي ان يقف الحزبيون الإسلاميون موقفاً سلبياً من بعض التفاصيل التي لا تتناسب مع الخط الإسلامي الشرعي تماماً كما يقف الآخرون من غير الإسلاميين مع المفردات التي لا تقف مع خطهم الفكري وكذلك " فأن هذا ليس مطروحاً في مسألة شرعية العمل الحزبي ، بل المطروح في الساحة هو شرعية الشكل العام كأسلوب للعمل " .(٤٤)

إن الذهنية الشعبية ترى ان الانتماء الى الحزب من المحظورات على أساس ان منطق الخطاب الحزبي هو مضمون ضيق وينبغي للعالم الديني ان يكون خطابه خطاباً واسعاً على مستوى الامة .

وإذا أخذنا بهذا المنطق ينبغي لعالم الدين ان لا ينتمي الى مذهب – حسب السيد فضل الله – لان المذهب ايضاً يمثل دائرة ضيقة والمفروض عليه ان يكون لكل المسلمين ، كما يوجب هذا المنطق بأن عليه الا ينتمي الى أي دين معين بوصف ان خطابه يجب ان يشمل الناس جميعاً ، فلماذا يتحدث باسم المسلمين مثلاً ، والمجتمع الذي يعيش فيه مجتمع متنوع مسيحي – إسلامي .(٤٥)

ويستمر السيد فضل الله في إيضاح وجهة نظره من الطرح المتقدم بتأكيده على ان الانتماء الى حزب إسلامي معين لا يتعارض مع حقيقة ان المضمون الفكري للحزب مضمون عام ، فالأحزاب الإسلامية الموجودة في العالم الإسلامي مع أنها ذات واقع تنظيمي عام ، لكن مضمون خطابها لا يخص الحزبيين وحدهم وإنما يتعدى ذلك الى كل المسلمين بهدف أقامة حكم إسلامي في العالم ، كله فأفكار الاحزاب الإسلامية مضمونها الامة ، وخطابها الامة ، حتى ان الاحزاب التحررية بشكل عام خطابها لكل الباحثين عن الحرية ولا يوجد حزب في العالم ضيق الأفق .(٤٦)

وقد تثير الجملة الأخيرة من كلام السيد فضل الله تساؤلاً لدى القارئ عن توجهات بعض الاحزاب العنصرية والشوفينية التي وجهت خطابها الى مؤيدي قومية معينة دون غيرها والأمثلة على ذلك كثير.

وحسب الآراء المتقدمة يكون السيد فضل الله من مؤيدي مأسسة العمل السياسي – ان صح التعبير – فالأفضلية تبقى للعمل المؤسسي مع ملاحظة مهمة يوردها في هذا المجال وهي ان المسألة تحتاج الى مزيد من التربية الإسلامية في البلاد الشرقية التي لا تزال شخصية البطل فيها طاغية على شخصية الفكرة مما يحول المشاريع الى مشاريع أشخاص لا مشاريع مؤسسات .(٤٧)

كما ان الحاجة الى الحزب السياسي الإسلامي يرجع الى عوامل عديدة منها:- (٤٨)

١- تنطلق الحاجة الحزب السياسي من حركة الواقع الإسلامي السياسي العام فلا يمكن تصور مواجهة ساحة الصراع السياسي الا من موقع تنظيمي في حركة القيادة والقاعدة للتخطيط للساحة ، ولتغيير الواقع من خلال الإعداد للمستقبل .

٢- لكي يستطيع المسلمون العيش في ذهنية العصر في الأسلوب لتغييرها في المضمون مع الاحتفاظ بالخطوط الشرعية .

٣- بما ان الإسلام لم يحدد أسلوبا معيناً للعمل الإسلامي على مستوى الدعوة او حركة التحديات المضادة ، بل يمكن تحديد الأسلوب تبعاً للحاجة الواقعية، والعمل الحزبي يمثل شكلاً معينا من أشكال العمل السياسي او الثقافي الذي يخضع في مفرداته للحكم الشرعي ، ويمثل الحزب الوسيلة العملية التطبيقه في عمل الأفراد او الجماعات او الامة كلها .

وانطلاقاً من مرجعيته الإسلامية ، يحاول السيد فضل الله إن يستنطق القرآن الكريم حول حزب الشيطان وفي مقابله حزب الله ، ليتلمس الصفات التي يتحلى بها كل منهما ويوضح ملامح الحزبين استناداً الى الآيات القرآنية الكريمة ، ويؤكد في ضوء ذلك ، ضرورة ان يكون الانتماء لحزب الله بمفهومه القرآني كعنوان من عناوين الحركة والانطلاق من الالتزام الفكري والعملي بالإسلام وذلك بتأشير الخط الفاصل بين الإنسان المسلم الملتزم بالإسلام وبين غير الملتزم به ، فلا يكفي لتأكيد هدف الانتماء الى حزب الله الانتماء الى الإسلام بالمعنى البسيط الرسمي الذي يدخل به الإنسان الى الإسلام ذلك ان الفارق فيما بينهما كالفارق بين الإسلام والإيمان،(٤٩) مستشهداً بالآية الكريمة ((قالت الأعراب أمنا قل لم تؤمنوا ولكن قولوا أسلمنا ولما يدخل الإيمان في قلوبكم)).(٥٠)

وفي معنى الانتماء الحقيقي ، يضيف السيد فضل الله ، فأذا كان الإنسان مسلماً وارتبط بخط أعداء الله في أي من المسائل الثقافية و الاجتماعية و اقتصادية و السياسية وما الى ذلك ليقتصر دوره على المسألة العبادية لتكون النتائج النهائية لأعداء الإسلام ، فهو من حزب الشيطان لا من حزب الله لان التحزب للشيطان لا يعني الكفر دائماً بل قد يعني الانتساب الى الإسلام في جانب والالتزام بالمواقف الشيطانية في الخط العملي في جانب أخر.(٥١)

وإذا كان الإسلام لا يحاسب المسلمين الذين لم يدخل الإيمان في قلوبهم على ما في قلوبهم ، بل اكتفى منهم بإعلان الإسلام الذي يمثل الاعتراف بسيادة القانون الإسلامي في الدولة او في المجتمع فأن من الطبيعي ان لا يحاسب الناس على شكوكهم الفكرية التي يطرحونها بحثاً عن الحقيقة التي تقودهم الى الموضوع الجوهري لان الإسلام ولا يريد الإنسان ان يكفر من دون أساس للكفر كما لا يريد له ان يؤمن من دون اساس في الإيمان .(٥٢)

ان حديث القرآن عن الاحزاب لم يكن حديثاً عن الحزبية كنهج مرفوض إسلاميا بل كان حديثاً عن واقع المجتمع الكافر الذي تتعدد فيه الأحزاب ، تبعاً لتنوع الأهواء لدى الأشخاص الذين يجمعون الناس حولهم ليفرقوهم عن القضايا الحية في مسألة المصير وليربطوهم بأشخاصهم ومطامعهم وشهدائهم ليتعصبوا لهم ضد كل حركة للحق وضد كل قيادة للخير . ولعل اقرب شاهد على ذلك الحديث القرآني عن حزب الشيطان وحزب الله فيما هو المضمون الشيطاني القائم على الاستغراق في الوسائل الشيطانية في حركة الإنسان في الخداع والتضليل واستعمال الأساليب الملتوية والأهداف الخبيثة فيما يمثله حزب الشيطان في مجتمع المنافقين وذلك في قوله تعالى " استحوذ عليهم الشيطان فأنساهم ذكر الله اولئك حزب الشيطان الا ان حزب الشيطان هم الخاسرون "(٥٣) وفي قوله تعالى " ان الشيطان لكم عدوُ فأتخذوه عدواً إنما يدعو حزبه ليكونوا من أصحاب السعير " .(٥٤)

وفي هذا الجو ان المسألة تنطلق من طبيعة الانتماء الى الشخص والى النهج وهو الخط الذي يقود السائرين عليه الى عذاب السعير.(٥٥)

وفي مقابل ذلك المضمون الإيماني الذي يرتكز على ولاية الله ورسوله بحيث لا يملك الإنسان المستقل في كل قضاياه العقائدية والحياتية الا ما يريده الله ويخططه الرسول وذلك في قوله تعالى " ومن يتول الله ورسوله والذين امنوا فان حزب الله هم الغالبون "(٥٦)

وفي ضوء ذلك نفهم ان الموقف من الحزبية التي تمثل الالتزام بالخط او النهج او الذات يختلف حسب اختلاف طبيعة الجهة التي يتحزب الإنسان لها من حيث علاقتها بالله او الشيطان.

واذا كانت الحزبية كلمه تعني الالتزام بالخط الإسلامي على أساس التواصل والتي تفصل الناس عن حزب الشيطان فأن قضية الانتماء لحزب الله لدى المسلم تتحدد بمقدار التزامه بحدود الله في ذلك كله فيما يتصل بالعقيدة او بالشريعة ، وهذا هو الذي يجعل الفرق بين المسلم وبين حزب الله فيما تختزنه الفكرة من معنى الإيمان في خط العقيدة والقول والعدل .

وبذلك لا يكون موضوع الإسلام الذي يكتفي بنطق الشهادتين مع التزام الإنسان بالبقاء في الجو الإسلامي ، من دون عقيدة خالصة ملتزمة منسجماً مع معنى حزب الله في حدوده الإيمانية الشاملة .(٥٧)

المطلب الثاني

الرد على طروحات ومسوغات رفض التعددية الحزبية

يستعرض السيد فضل الله بعض الطروحات التي يثيرها مفهوم الحزبية التقليدية ، والتي تبرر رفض عدَ الحزب الوسيلة أو الإطار العملي الذي يتحرك به خط التغيير في حركة الاسلام في الواقع ويتصدى بعد ذلك للرد على تلك المسوغات التي تعتمد لرفض فكرة التنظيم الحزبي .

اولاً : مسوغات الرفض :

ويلخصها السيد فضل الله بالآتي :(٥٨)

١- عدَ الحزبية حركة بعيدة عن الجو الإسلامي الذي يحمل صفة الدين في شخصيته ويعمل على احتواء الأمة في فكره فيتحول الى عبادة في إيمان الفرد ، وحركة في إيمان المجتمع ، بينما يفترض الدين على العاملين ان يخاطبوا الأمة ككل لتكون الثقافة للمجتمع بشكل جماعي ويكون التخطيط للكل بطريقة شاملة لتنمو الفكره العامة في ذهنية الأمة فيحدث التغيير من موقع الأمة بدلاً من ان يحدث من خلال النخبة .

٢- قد يثير بعضهم مسألة العقلية الحزبية التي تفصل شخصية الحزبي عن الامة وتحوله الى عنصر معزول عنها فيما يوصي به لنفسه من الفكر الخاص والجو الخاص والشخصية المميزة ، مما يفقد معه حاله التفاعل مع الامة والمجتمع ، وقد يتعالى على من حوله من غير الحزبيين ؛ لأنهم لا يملكون الوعي الذي يملكه .

٣- يتخوف البعض من موضوع العصبية الحزبية التي تؤكد فيها التربية على الأخص للحزب بالطريقة التي لا تقبل معها أي نقد او مناقشة للأفكار الرسمية المتبناة من قبل قيادته بحيث يتحول الأمر الى تعقيد للإطار ، بعيداً عن حركة الفكرة في العقل او في الواقع ، وقد يستثير الحساسيات المضادة التي قد تؤدي الى المواجهة ضد الحزب الأخر مما يجعل الامة منقسمة على نفسها في قضاياها العامة .

٤- يتحدث بعضهم عن الشرعية في العمل الحزبي ، وهي ان طريقة الإسلام في العمل تتمثل في القيادة المتمثلة بالنبي او الإمام او الأمير الذي يبايع المجتمع ويلتفون عليه في نطاق المسؤوليات الشرعية للقائد او القاعدة وبذلك تتحرك شرعية العمل من خلال شرعية القيادة في إشرافها عليه وفي التزامها به عندما يكون القائد مصداقاً لأولي الامر سواء في ذلك على أساس نظرية الشورى ام نظرية ولاية الفقيه ، وهذا ما يفتقده العمل الحزبي .

٥- قد يعد العمل السري نقطة سلبية في العمل الحزبي لان ذلك يبعد الامة عن الارتباط الوجداني بقيادتها ويفسح المجال للكثير من أساليب اللعبة السياسية في إبعاد ذوالكفاءات الشرعية عن مركز المسؤولية القيادية ، ويكون الحزب عندها بعيداً عن الرقابة الشاملة للأمة .

٦- يرى بعض الإسلاميين ان اسلوب الحزبية ليس اسلوباً اسلامياً فيما يعرفه المسلمون من أساليب العمل المفتوح الذي لا تعقيد فيه ولا التواء بل هو اسلوب غربي خاضع للعقلية السياسية التي تتحرك بالطريقة الميكافيللية أي ترتيب الأوضاع السياسية ضد الفريق الاخر الذي يتصارع ضمن دائرة النفوذ .

٧- لابد من ضرورة مراعاة الخصوصية الإسلامية فمن مصلحة العمل الإسلامي في دائرته الفكرية او السياسية ان ينطلق في أساليب من داخل الروضة الإسلامية ليلتقي الأسلوب بالفكرة في عملية توازن وتكامل ليكون النمو الحركي للشخصية الإسلامية نمواً طبيعياً متوازناً تتوافر فيه كل عناصر القوة الذاتية في الفكرة والروح والمنهج والأسلوب .

ويلاحظ ان المبررات والمسوغات المذكورة لرفض الحزبية تدور في إطار رفضها كصيغة.

ويمكن ان تؤدي- في حالة اعتمادها – إلى تشتيت الأمة وتمزيقها ، لاسيما عندما يكون سبباً في الصراع والمواجهات بين الأحزاب المتنافرة ، كما عدت الحزبية من الرافضين لاعتمادها – حسب احد الباحثين ،(٥٩) مبدأ غير إسلامي ولا ينبع من تعاليم الإسلام بل هي نتاج ثقافات مخالفة لثقافة المجتمع الإسلامي وتتناقض مع خصوصيات المجتمع الإسلامي وتتصادم مع هويته ، فضلاً عن دورها في ترسيخ الأنانية باعتمادها على قواعد الصراع والثنائيات الفكرية وتكريس روح الصراع .

ويرى باحث إسلامي آخر،(٦٠) إن تلك المبررات تعد من مشكلات الفكر السياسي عند المسلمين والذي لم يكن يستند أسس علمية راسخة ورصينة لا بالارتكاز على التحليل التأريخي في الإطار الإسلامي ، ولا بالتحقيق العلمي في القرآن الكريم ولا في الاجتماع السياسي الإسلامي على قاعدة التنظير والتأمل النظري الفكري .

ثانياً : الرد على مسوغات الرفض :

ومن ناحية تصدي السيد فصل الله الى تلك المبررات بالدراسة والنقد والتحليل ليصل الى الإجابة عن كل مبرر من المبررات السابقة وفق المحاور الأساسية الآتية (٦١):

١- مشكلة التربية الإسلامية : او ما يتعلق بالعقلية الحزبية التي تبتعد بالحزبي عن الانفتاح على واقع الامة ، اذ يرى السيد فضل الله ان مثل هذه النقطة لا تواجه العمل الحزبي بل تواجه بعض تجاربه في بعض عناصره ممن يعيشون التخلف في ذهنهم وينفصلون عن المجتمع على اساس العقلية التي تعد المستوى الثقافي او الموقع القيادي امتيازاً لصاحبه ويعول على التربية الإسلامية التي يخضع لها الإنسان المسلم في بناء شخصيته التي تعد التميز في المستوى مسؤولية جديدة يحملها تجاه الآخرين فيتواضع لهم وينفتح عليهم.

٢- الحالة الانفعالية والتعصب الأعمى : فالعصبية الحزبية التي تحول الإنسان الى عبد للحزب او اداة صماء فأنها تعد حالة سلبية على مستوى العمل في التربية الإسلامية للعاملين في هذا النطاق، كما تكمن المشكلة في النظر الى بعض التجارب الحزبية التي قد تختزن في داخله بعض التخلف او الضعف في قيادتها مما يمنع إعطاء الحرية في المناقشة.

٣- السرية في العمل: ان السرية في الأوضاع الضاغطة التي تطبع العمل الحزبي بطابع الضبابية في شخصية القيادة وفي حركة التنظيم ليست وليدة الطبيعية بل وليدة الظروف الصعبة التي قد تعمل على الضغط على الحالة الفكرية او السياسية او تجميد العمل كله ، وهو الامر الذي يجعل من التقية أسلوباً عملياً واقعياً لمواجهة الساحة بأكثرمن أسلوب.

٤- عقلية الطبقة وعقلية الرسالة : هناك فرق بين صناعة النخبة في عقلية الطبقة وبين صناعتها في عقلية الرسالة والمسؤولية فأن الاولى تعيش في عزلة عن الامة ، ولكن الثانية تعيش في قلب الامة وتوجهها الى الآفاق الرحبة .

٥- الحزبية ووحدة الثقافة والفكر : ان لوحدة الثقافة والفكر علاقة جيدة للعمل الحزبي مما يقوي العنصر الايجابي لان الذين يتولون عملية التثقيف لابد ان يكونوا خاضعين لدراسة منظمة وواسعة توحي لتصورهم للمشكلة وتحليلهم للعمل .

٦- النقطة الأمنية وإمكانية اختراق العمل الحزبي : ان الطريقة الحزبية تجعل الدخول في الحركة السياسية في مواقعها القيادية والعملائية خاضعة لتنظم دقيق ولشروط قاسية مما يصعب على الآخرين اختراقه الا في دائرة محدودة الأمر الذي يعرقل خطوات الاختراق .

ثالثاً : مكاسب الاحزاب السياسية ووظائفها في النظام الاسلامي :

مقابل الآراء الرافضة للحزبية وتعدد الاحزاب السياسية يطرح السيد فضل الله ومفكرين إسلاميين آخرين عدة معطيات ومكاسب يمكن ان تقدمها الاحزاب الإسلامية .

فالأحزاب الاسلامية وسيلة جديدة استحدثتها تجارب الإنسانية يمكن الأخذ بها بما يتناسب مع حاجة الواقع وبما تحدده أحكام الشريعة من حدود او من خطوط عامة . ويرى السيد فضل الله ان الحزب المتطور في صيغته ، المتجدد في تفكيره ، المتحرك في خط قضايا الامة وحاجاتها ، يمثل الدور الطليعي الرسالي الذي يقوم بعملية التحضير لتنوير الامة من خلال الانفتاح عليها ولإيجاد الأجواء العامة التي تجعل الرسالة حالة جماهيرية شاملة وتحمي الساحة من الأخطار القادمة إليها من الداخل والخارج ولذا فأن الدور الحزبي يتأكد من خلال الحاجة الى الضوابط العامة والخاصة لتكون عملية الانفتاح على الأمة كلها خاضعة لخطة دقيقة وتنظيم واسع .(٦٢)

ويحدد السيد فضل الله دوراً للحزب السياسي في ظل النظريتين الأساسيتين في مسألة القيادة الشرعية : نظرية الشورى وولاية الفقيه ، ففي خط الشورى ربما يكون بقيادته المشتركة على بعض اهل الفكر او اهل الحل والعقد او بعض الفقهاء وبأجهزته العاملة في اكثر من حقل والمتحركة في اكثر من موقع ، جزءاً من الشورى او يكون هو الشورى ويكون ملزماً في قراراته من خلال الشورى التي تخطط للواقع وتدفع الموقف الى خط التنفيذ في داخل الحكم او خارجه .(٦٣)

وفي خط ولاية الفقيه يتحرك الحزب ليقوم بإعداد الساحة للفقيه من خلال الخطة الموضوعة من مفكرين وأجهزته في العلاقات العامة والخاصة " وبذلك يمكن ان تتكامل المرجعية كجهاز محدود مع الحزب كمؤسسة وتدير الواقع في الأمة من أجل تنميته وتطويره ورعايته"(٦٤) اما السيد (محمد

الشيرازي) فيرى ان معطيات الاحزاب السياسية في النظام الإسلامي تتمثل في انتخاب الأصلح ، فإختيار أكثرية الأمة للحاكم بالانتخابات ذلك ما يحقق بصورته المثلى بوساطة الأحزاب السياسية ؛ لأنها أهل الخبرة في تحديد الأصلح لأدارة الدين والدنيا كما انها تقوم بدور تجميع القوى المبعثرة في المجتمع ويعطيها القدرة والتمركز والتجمع ، كما تعد الاحزاب السياسية مدرسة السياسة التطبيقية للأمة إذ من خلالها يتنامى الفهم والنضج السياسي في الأفراد كما انها الأقدر على حمل المسؤولية السياسية من الأفراد ويضيف الشيرازي وظائف اخرى قد تقوم بها الاحزاب كخلقها التنافس الحر والخلاق مما يخدم تقدم الأمة .(٦٥)

وفضلاً عما تقدم فأن الأحزاب السياسية بعدها وسيلة حكم ووسيلة معارضة تسهم في صنع إرادة الأمة وسيادتها من خلال قيامها بعدة وظائف وادوار يحددها (فاضل الصفار) ،(٦٦) بالتالي :

١- الوظيفة التوحيدية :

اذ تتطلب الحياة السياسية تمحور الآراء الفردية والاتجاهات الشخصية المختلفة حول مجموعة أصول وقواعد ينتج عنها طائفة من المرتكزات والتصورات والمفاهيم الواضحة الأبعاد ، ومهمة بلورة الأفكار المتعددة وتحويلها إلى خيارات إستراتيجية كبرى تهم المجتمع ككل وتعد من أهم الوظائف التي تقع على عاتق الأحزاب السياسية .

٢- الوظيفة التربوية والإعلامية :

أي تولي تثقيف الأعضاء الذين يملكون قدرة في الدفاع عن اراء الحزب ومبادئه وأهدافه ورفدهم بالمعلومات التي يستطيعون بها ممارسة او مواجهة التغيرات الطارئة على صعيد الشعب والحكومة وخلق أجواء الحوار والتفاهم فيما بينهما .

٣- الوظيفة الانتقائية والوسيطية :

يتسلط الضوء على النواب الذين يملكون الكفاءة والقدرة الكافية على الادارة واختيار المرشحين الذين لهم القدرة على الانسجام مع متطلبات المرحلة السياسية كما يجري في بعض الدول الديمقراطية المتقدمة .

٤- الوظيفة الإدارية :

ان الأحزاب التي تتمتع بوحدة المواقف المتصفة بالديمقراطية والاستمرار – تستطيع ان تحل محل الإفراد لتضطلع بالمسؤولية السياسية والقيام بمهامها وأداء حقوقها واحترامها ، وفي حال عدم احترامها للمبادئ التي وجدت من اجلها سينجم عنها فقدان السلطة او خسارة الاحتفاظ بها ، الأمر الذي تتجنبه الأحزاب السياسية دائماً .

ولا تقتصر فوائد الأحزاب وأدوارها التنظيمية على هذا فحسب ، بل وجودها وتعددها وتوسعها في الدول والمجتمعات ابرز مظهر من مظاهر الحرية السياسية وممارسة السيادة الوطنية لأبناء الشعب على أرضهم ومن دونه سيعني تحكم الحزب الواحد والخط الواحد والنظام الواحد الأمر الذي يمنع الإنسان من التمتع بأبسط حقوقهم السياسية.

المبحث الثالث

موقف السيد فضل الله من أنماط التعددية الحزبية والعمل السياسي

في إطار معالجة الفكر الإسلامي المعاصر لظاهرة الحزبية يعدها إحدى الظواهر التي تتسم بها الحياة السياسية في عالمنا المعاصر تتباين هذه الفكرة في تياره المؤيد لقيام التعددية الحزبية — حول أنماط هذه التعددية فظهر فريق إسلامي يؤيد فقط الأحزاب التي تستند الى الشريعة الإسلامية في عملها على أساس إنها وسيلة للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وكذلك وسيلة لنشر الدعوات الإسلامية والوقوف بوجه التيارات الإلحادية والعلمانية والمعادية للإسلام ، وفريق آخر يؤيد تعدد الأحزاب بكافة أشكالها حتى غير الإسلامية منها ويستند في ذلك الى مسوغات عدة تصب جميعها في ما يمكن تحقيقه من مكاسب ومصالح من جراء التعامل مع الأحزاب غير الأسلامية .(٦٧)

ومن خلال الاطلاع على مؤلفات السيد فضل الله المتعلقة بهذا الموضوع تبين دقته واهتمامه في تناول تلك الأراء والرد عليها ومناقشتها ، وهذا ما سيتطرق له المبحث من خلال المطلبين التاليين:

١- المطلب الأول : أنماط التعددية الحزبية وموقف السيد فضل الله منها .

هناك علامات استفهام يواجهها العمل الإسلامي في موقفه من التيارات السياسية الفاعلة المخالفة على مستوى الواقع الحركي الحزبي ، فهناك تيارات غير إسلامية تتحرك في خط سياسي ، وهناك تيارات غير دينية تقترب من الإسلام في بعض ملامحها وخططها وتختلف عنه في الكثير من ركائزها وأفكارها كما في الأحزاب القومية العربية المتنوعة الأسماء والخلفيات والدوائر ، فيما تختزنه من انفتاح على الإسلام من خلال التأريخ او التراث ، وفيما تستحدثه من نظريات وآراء على مستوى الفكر والسياسية والاقتصاد. (٦٨)

وهناك تيارات لا دينية ملحدة في تفكيرها الفلسفي ، ثورية في التفكير السياسي والاقتصادي، بعيدة عن الاسلام من حيث الركائز الفكرية ، وقد تلتقي مع حركته في بعض المواقع السياسية، وتيارات سياسية محلية وإقليمية في خط القضايا الحياتية والاجتماعية التي تتحرك من موقع سياسي سلبي او ايجابي او ربما تأخذ بعداً طائفياً او شخصياً او فئوياً . (٦٩)

فكيف يقف التيار الإسلامي من كل تلك الأحزاب في حركته السياسية ، هل يقف بعيداً عنها وينعزل عنها ليمارس خطته وحده ، ويحاول ان يحقق أهدافه بمفرده ؟ او يعمل على دراسة التيارات المذكورة فيلتقي بالتيار الذي يقترب من بعض ملامحه وخطواته ، ويبتعد عمن يختلف معه في الاساس والتفاصيل ؟

وفي إجابته عن ذلك بالتمييز بين نوعين من الأحزاب :

١- **الأحزاب الإسلامية :-**

ففي ضوء الحرية السياسية الاسلامية في الرأي الإسلامي المختلف في دائرة الامة ، يمكن قبول مسألة التنوع في الأحزاب او الحركات الإسلامية التي قد تختلف في نظرياتها الى القاعدة الشرعية في مسألة الحكم او في النهج او في الخط السياسي الإسلامي بحيث يحتاج الأمر الى التخطيط المتكامل الذي لابد له ان يعبر عن نفسه وعن طموحاته بطريق التنظيم الحزبي ، لان ذلك قد يكون السبيل الأقوم للوصول الى التركيز السياسي في الذهنية الشعبية العامة في هدى هذه الخطة او تلك او التركيز في دائرة القواعد الشرعية المنضبطة للعمل الحزبي في نظرته الى الواقع والى الأوضاع المحيطة بالإسلام والمسلمين وفي أسلوبه العملي في الوصول الى التغيير او التصحيح دون الإساءة الى وحدة الأمة وتماسكها في القضايا المصيرية امام التحديات الكبرى(٧٠)

إن التعدد الحزبي ضمن الدائرة الإسلامية هو – وضع مقبول على ان لا يؤدي الى تشتت الأمة وتمزيقها ، وهو في ذلك يتفق مع الكثير من المفكرين والباحثين في المجال الإسلامي السياسي ، الذين يؤكدون ان يكون التعدد الحزبي المؤطر إسلاميا قائماً على التنوع والتخصص وليس على التعارض والتناقض ،فيقف الجميع في كل القضايا المصيرية التي تتعلق بالوجود الإسلامي وبالعقيدة الإسلامية وبالشريعة الإسلامية ، ومثل هذا التعدد لابد انه لا يؤدي الى تفرق وعداوة ولا يلبس الأمة شيعاً ، فهو اختلاف في ظل الأمة الواحدة .(٧١)

قواعد التعددية الحزبية والمنافسة السياسية هي اهتمام الأحزاب والحركات بوحدة الأمة الإسلامية والوحدة الوطنية ، ومن هنا فأن المنافسة السياسية يجب ان تكون فاعلة على ان لا تمس بوحدة الأمة الإسلامية وان تحافظ على أصول التنافس القائم على عدم استخدام أسلوب العنف وعدم إثارة الفرقة وانطلاقاً من ضرورة الحفاظ على وحدة الشعب.(٧٢)

غير ان موقف السيد فضل الله المؤيد لقيام حركات وأحزاب إسلامية متعددة لكي تعمل على الساحة السياسية الواحدة ، لا يمنعه ان يؤشر في الوقت نفسه المشكلات الداخلية والخارجية

التي تواجهها هذه الأحزاب في مضمون وجودها الحركي الفاعل على الصعيد الحاضر والمستقبل وتلك المشكلات .(٧٣)

المشكلة الأولى :

فقدان الوحدة العضوية بين الحركات الإسلامية سواء في ذلك الخط الفكري ، والمنهج الحركي ، والأسلوب الإعلامي والعنوان السياسي ، والوسائل العملية ، مما جعل المسألة تتخذ بعداً سلبياً لا يخلو من الخطورة ، بحيث تعيش كل حركة إسلامية مفصولة عن الحركات الاسلامية الأخرى في الوعي والممارسة والعمق والامتداد ، مما يمنع العاملين في هذا الموقع من تقديم الدعم للعاملين الآخرين في الموقع الآخر ليواجهوا وحدهم الموقف في مواجهة التحديات القاسية .

المشكلة الثانية :

ويعدها السيد فضل الله الأهم والأخطر – وهي عدم وجود برنامج تفصيلي يتناول التصور الإسلامي للعناوين الإسلامية الكبيرة في الخط الإسلامي السياسي والنهج الاقتصادي ، والأسلوب الإعلامي والحركة الأمنية حتى ان بعض الحركات الإسلامية التي تحولت الى دولة لا تزال تنطلق في تقنينها الإسلاميه من المفردات الفقهية المتناثرة هنا وهناك من دون منهج عام تتوزع خطوطه على كل المواقع الاقتصادية او غيرها .

المشكلة الثالثة :

ان الواقع المعقد والتحدي الخطير الذي تواجهه الحركات الإسلامية في قضايا المصير قد لا يسمحان للمسلمين بالحصول على النتائج الايجابية ، لان القوى المضادة تتمتع بقوة مادية اكبر وامتدادات سياسية أوسع ، وبضغط إعلامي اقوي ، وبوسائل أمنية أكثر خطورة ؛ مما لا يفسح المجال بقوة بالتحالف مع القوى الكبرى التي تتفق مع الحركة الإسلامية في الهدف المرحلي او في بعض خطوات الطريق مع تحديد المساحة الفكرية والعملية في مسألة التحالف او التنسيق او اللقاء بما لا يهدد القاعدة الفكرية او السياسية او الواقع الأمني الحيوي ، وهذه المسألة سنبحثها بشكل مفصل في النقطة الثانية من هذا المطلب.

المشكلة الرابعة :

مسألة العنف كعنوان يبرر الأسلوب العملي الذي تعتمده الحركة في خط المواجهة ، بعده الوسيلة الوحيدة في حركتها السياسية حسب الإعلام المعادي الذي يعمل على الإيحاء بذلك ، كما لو كان العنف هو الخصوصية المميزة لنشاط الإسلاميين ، وكان العنوان الجديد الذي حاول الإعلام الداخلي

والخارجي تحريكه ضد الإسلاميين هو عنوان " الأصولية " هذه الكلمة التي تختزن في داخلها فكرة العنف كوسيلة وحيدة للحركة وفكرة إلغاء الآخر وذلك من خلال التجربة التأريخية الغربية التي عاش فيها بعض الناس في هذا الاتجاه ، ويتم ذلك كله في غياب الإمكانات الإعلامية الواسعة لدى حركة الإسلاميين بالمستوى الذي تتولى فيه الدفاع عن الواقع الذي تعيش فيه في دائرة الصراع ، الأمر الذي جعل الأنظمة وحلفائها الدوليين يمارسون القمع الأمني والإعلامي والسياسي ضد الحركة الإسلامية هنا وهناك .

المشكلة الخامسة :

الحرب التي تقودها دول الاستكبار العالمي وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوربا الغربية ضد الإسلام الحركي بحيث تعمل على محاصرة معتنقيه في مواقعهم ومواقفهم بشكل مباشر او غير مباشر بهدف إضعافهم وتقييد حركتهم وإسقاط مصداقيتهم ومصادرة حرياتهم وتشويه صورتهم بمختلف الأساليب الإعلامية والسياسية والأمنية والثقافية والدينية ،

وفي ضوء هذا تجد الحركات الإسلامية نفسها محاصرة من الداخل والخارج من المواقع الرسمية وبعض المواقع الدينية مما يجعلها في حالة طوارئ متحركة في أكثر من اتجاه وعلى أكثر من صعيد .

ويؤكد السيد فضل الله ان تلك المشكلات لا تعني فقدان التوازن في لكثير من الايجابيات فقد نجد ان هناك الكثير من الأبحاث والدراسات التي تحاول تأهيل المفاهيم والخطوط الإسلامية على قاعدة الحاجات الإسلامية والإنسانية المعاصرة وتعمل على مواجهة المشكلات الجديدة ، كما نلاحظ وجود أكثر من تجربة تقنية في نظام الدولة الإسلامية المعاصرة ولكن تبقى هناك جوانب كثيرة من النقص في الجوانب عن المسائل الفكرية والقانونية والسياسية والاجتماعية مما قد تحتاج فيه الى دراسات من أجل تقديم الصورة الأفضل للإسلام في مختلف جوانب الحياة . (٧٤)

٢- الأحزاب غير الإسلامية :-

إما الأحزاب والتنظيمات غير الأسلامية ، فأن الأصل الإسلامي بحسب السيد هو ان لا يكون لها دور في المجتمع الإسلامي في دائرة الدولة الإسلامية ، لأنها تمثل البديل عن الإسلام في فكره وشريعته ومنهجه في الحياة لذلك فليس من الطبيعي ان تكون لها حرية في العمل لان معنى هذا هو إعطاء الحرية في إسقاط النظام الإسلامي وإضعاف الدعوة الإسلامية " وإعطاء الفرصة للكافرين للنفاذ داخل الأمة الإسلامية للقضاء على مقوماتها الفكرية والسياسية بطريقة قانونية وهذا ما لا يمكن ان يسمح به الإسلام من الناحية المبدئية " (٧٥) ولكن قد يعيش الواقع الإسلامي – يضيف السيد فضل الله – بعض الضغوط الكبيرة التي قد تضطره الى السماح بذلك في وضع معين عندما تجد القيادة

الإسلامية المصلحة العليا في تفادي العمل السري لهذا الحزب او ذاك من خلال ما قد يثيره من مشكلات كبيرة للدولة في مواجهتها له ، بينما يكون العمل العلني المسموح به اقل خطورة ، فالعلنية القانونية أسلوبا من أساليب توفير كل الأوضاع لأضعافه وإسقاطه بطريقة متوازية مدروسة(٧٦)

وكما يبدو فأن رأي السيد فضل الله هذا يفترض وجود وقيام دولة إسلامية ولابد للتنظيمات الأخرى والأحزاب ان تكون ملتزمة بخطها الفكري والمحافظة على النظام " فالحريات السياسية يمكن ان تمارس من دون ان تكون موجهة ضد النظام الإسلامي ، اما في ما يخص قيام أحزاب وطنية او قومية تتعارض في توجهاتها الفكرية مع النظام الإسلامي ، فإن النظام لا يسمح بقيام أحزاب تهدف الى إسقاطه ، فكل الدول الملتزمة بخط فكري معين يسمح بممارسة الحريات ما دامت في إطار المحافظة على النظام العام ولان الإسلام قائم على أساس العقيدة لا على أساس الأرض ، فإن العمل على إسقاط هذه العقيدة هو كالعمل على إسقاط الأرض ، مع الفارق بينهما "،(٧٧)

ولكن من الممكن ان تعطى الحريات الفكرية في نطاق الظروف الموضوعية التي قد تسمح بإعطاء حريات سياسية دون ان تؤطر في إطار حزبية كتأليف الكتب ونشر المقالات في الصحف ، فالإسلام لا يمنع المعارضة من حريتها في التعبير ولكن يضع حدوداً وضوابط .(٧٨)

دعوات الانغلاق والانفتاح :

ان مشكلة الانغلاق والانفتاح على القوى المضادة للإسلام عقائدياً او سياسياً لا تزال تشهد انقساماً بين فريقي الانغلاق والانفتاح ويتعرض السيد فضل الله لتفصيل آراء كلا الفريقين ، فالفريق الاول يرى ان الانغلاق هو الأصل للحفاظ على نقاء الخط الإسلامي الذي يمكن ان يتأثر بفعل المداخلات التي تفرضها الخطوط الأخرى في الفكرة والوسيلة ، كما انه يؤدي الى تشجيع الباطل وتقوية الكفر او الانحراف من خلال العطاء الإسلامي الذي يحصل عليه في خط الانفتاح ،(٧٩) ويرى البعض ان الموقف الإسلامي يفرض على العاملين المقاطعة التامة لهذه التيارات لان أي شكل من أشكال العلاقة يمثل لوناً من ألوان المودة والموالاة اللتين أكد القرآن على المؤمنين الابتعاد عن تقديمها للكافرين مستشهدين بقوله تعالى :" لا يتخذ المؤمنون الكافرين أولياء ومن يفعل ذلك فليس من الله في شيء " (٨٠)وقوله تعالى :" لا تجد قوماً يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادون من حاد الله ورسوله ولو كانوا إباءهم أو أخوانهم أو عشيرتهم أولئك كتب في قلوبهم الإيمان وأيدهم بروح منه ويدخلهم جنات تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها ..." (٨١)

فضلاً عن ذلك فأن العلاقة السياسية مع هذه التيارات تمثل اعترافاً بشرعيتها كفريق سياسي في الساحة السياسية وهذا أمر غير جائز شرعاً ، كما ان العلاقة مع هذه التيارات المخالفة قد تسهم في إضلال الجماعة المسلمة .(٨٢)

أما فريق الانفتاح فيرى فيه الأصل على أساس عنوان الكلمة السواء التي لا تقتصر على العناوين العقيدية، بل تمتد الى العناوين السياسية والأمنية ، بل ربما تستوحي من إغفال الخلاف من التفاصيل العقائدية لمصلحة الكلمة السواء، شرعية إغفال الخلاف في المسائل السياسية والأمنية للسبب ذاته.(٨٣)

ومن جهته يؤكد السيد فضل الله ان هذه النقطة يمكن جعلها في دائرة الضرورة السياسية التي قد تفرضها الظروف القاسية التي يمر بها الحكم الإسلامي بحيث يكون الحكم فيها حكم الاضطرار الذي يمثل الاستثناء الشرعي من القاعدة ، الأمر الذي يفرض على القيادة مسؤولية التدقيق في طبيعة الأوضاع ونوعية الحزب المعتاد ووسائل الحماية التي تمتلكها القيادة في دائرة الخطة الدقيقة لاحتواء السلبيات السياسية والفكرية والأمنية التي تنتج عن ذلك ، وبالعودة الى الفريق الايجابي في موقفه المنفتح نرى انه،(٨٤) يتناول الملاحظات التي أوردها الفريق السلبي المنغلق ويرد عليها بالتأكيد على :(٨٥)

أ- اللقاء ارض وأهداف مشتركة : أما حديث الموالاة والمودة المرفوض إسلامياً مع غير المسلمين فلا موقع له في مجال إثارة الحديث عن الانفتاح عليهم لان مفهوم المودة يعني العاطفة العميقة اما مفهوم الموالاة فيمثل الصلة الواقعية المتحركة في خط الطاعة والإتباع والاندماج بالآخر ، وهذا ليس مطروح في ساحة العلاقات الواقعية السياسية بين الإسلام والتيارات الأخرى ، بل المطلوب هو العمل على إيجاد مواقع عملية اللقاء على أهداف مشتركة .

ب- الاعتراف بالوجود لا بالشرعية : فهناك فرق بين الاعتراف بوجود الطرف الآخر على الأرض كفريق فاعل على الساحة وبين الاعتراف بشرعية وجوده فيما يحمل من مضمون فكري وخط عملي وحركة هادفة .

جـ- الانفتاح والحذر العملي : فتخطيط الانفتاح على النهج الذي يلتقي بالواقع الموضوعي يعرف كيف يوجه اللقاء ليكون أساسا لتثبيت الساحة وتأكيد المواقف بدلاً من العمل على زعزعتها.

د- تحصين الساحة الداخلية : فمن الأمور البديهية في العمل السياسي لأية حركة إسلامية ان تقوم بتحصين الساحة الداخلية بالوعي والمعرفة من الأساليب الخادعة والأوضاع الخطرة وما الى ذلك مما يسهم في عملية التضليل واهتزاز المواقع.

فضلاً عما تقدم يرى السيد فضل الله ان دخول الإسلام الى الساحة التي تنفتح على الواقع السياسي من خلال ايجابيات السياسة وخططه الواقعية يفسح المجال للفكرة الاسلامية الشاملة التي تؤكد الوحدة من خلال الفكر والتفاهم من خلال الحوار ، والتسامح من خلال الانفتاح الذي يضمن ايجابيات كثيرة تصب في أبراز أهداف الإسلام ، ومن أهم تلك الايجابيات :(٨٦)

أ – الاطلاع على حرية الواقع السياسي من الداخل لا من الخارج ، فالدخول الى النادي السياسي الذي تتحرك فيه الأحزاب والهيكليات المتنوعة يجعل إمكانية الاطلاع على خلفيات اللعبة السياسية ، وآفاق العمل السياسي أكثر واقعية ، ويحقق للعاملين ثقافة عميقة شاملة .

ب- إمكانية النفاذ الى عمق التيارات الأخرى ، من خلال الساحات المفتوحة التي يفرضها اللقاء على اكثر من صعيد ، مما يسهل عملية الاحتواء لدوائرها المتحركة من جهة ، او التأثير على قراراتها من جهة أخرى او التخفيف من مشكلات سلبياتها من جهة ثالثة وذلك من دون الدخول في اية معركة حادة غير مأمونة العواقب .

جـ- توجيه الأنظار الى الأهداف الإسلامية الكبيرة من خلال الشعارات المشتركة في الساحة التي تجعل من الاسم عنصراً حياً فاعلاً يتقدم ويتحرك كعنصر أصيل من موقع مميز مما يدفع الأمة ان تكتشف حيوية الأهداف الإسلامية من موضع المقارنة . كما ان الحضور في الساحة مع الآخرين يفسح المجال لذلك كله ويفوت الفرصة على الخطة التي تعمل على عزل الإسلام عن الساحة .

د- إبعاد الإسلام عن الدائرة الطائفية التي يراد حبسه في داخلها وتحويله الى حالة عشائرية ضيقة ، بعيداً عما هو الفكر وعما هو التشريع او المنهج الواقعي الذي يخطط للحياة بعقلية واعية منفتحة من اجل التغيير ، وعدَ المنطق الوطني هو المنطق الذي يمكن ان يحقق الوحدة الجماهيرية في حركة الأمة نحو الوحدة . وهذا هو الذي يعمل له الكثيرون من حملة الشعارات العلمانية التي ترى في الطرح الديني نوعاً من الإرباك لمسألة الوحدة والحرية والانفتاح في المجتمع مما يمثله من تمزيق وتفريق وتعصب واستسلام للقوى المستغلة في العالم .

وهكذا نجد ان الانفتاح على الحركات الغيرإسلامية والواقع السياسي والنفاذ الى عمق الساحة انطلاقة اسلامية في ساحة الحياة لا تختزن من السلبيات ، بقدر ما تختزن من الايجابية

المطلب الثاني : العمل في ظل الأنظمة غير الإسلامية

شهدت الساحة السياسية والمجالات الفكرية نقاشاً واسعاً خلال السنوات الأخيرة حول الإسلام والديمقراطية ، إذ أصبح موضوعا حاضرا بأستمرار لأسباب داخلية وعالمية ، فقد تزايدت الدعوة الى

المشاركة بعد انحسار النظم الشمولية وظهور مجموعات سياسية وفئات اجتماعية جديدة تبحث عن دورها في تسيير شؤون البلاد والأحزاب والحركات الإسلامية كانت مثل غيرها من القوى السياسية تبعات غياب الديمقراطية ومن الطبيعي ان اية حالة فكرية او سياسية لكي يكون عنوانها ،(٨٧) هو العنوان الكبير الذي يحكم الساحة ، وقد تسمح هذه الحالة بوجود حالات اخرى الى جانبها ولكن في دائرة نظامها وعلى قاعدة محاباتها وعدم تعريضها للتهديد .(٨٨)

وقد اختلف موقف الإسلاميين من مسألة المشاركة السياسية في ظل أنظمة علمانية او غير اسلامية ويمكن تمييز تيارين حول هذه النقطة :

التيار الأول : الذي يحرم المشاركة السياسية على ذلك النحو بوصف المشاركة تؤدي الى مزالق عديدة وتمييع لقضية الحكم بما انزل الله ، وان الإسلام لا يعترف بأنصاف الحلول ، ولا يخضع للمواقف المتأرجحة المائعة التي تؤمن بالحق من جهة ، وتعطي للباطل وجهاً من جهة أخرى ، فلابد من رفض تلك الأنظمة او مقاطعتها ، و إلا فأن الموقف يتمثل في الركون الى الظلم والكفر والضلال ، ويرى البعض في هذا الموقف لوناً من ألوان الثبات على الحق والالتزام به في الخط المستقيم .(٨٩)

التيار الثاني : الذي يرى ضرورة ممارسة الحركة الإسلامية للعمل السياسي المباشر وانسحابها من الحياة السياسية يحولها الى مجرد جماعات ضغط حول قضايا متناثرة ، ولابد من ان تبلور رؤية إسلامية بديلة لتنظيم المجتمع في مواجهة برنامج وممارسات السلطة الحاكمة ، ويجب عدم الاكتفاء بمجرد الانتظار الى لحظة إقامة النظام الإسلامي بل الوصول الى ذلك مرحلياً .(٩٠)

ويرى السيد فضل الله ان التيار الثاني يرى ان السلبية المطلقة لا تعد موقفاً متوازناً فيما تفرضه المصلحة الإسلامية من القضايا الأساسية للمسلمين ، فقد يكون إهمالها والتنكر لها والاكتفاء بإصدار الاوامر الحاسمة بالمقاطعة ما يدفع بهم الى الوقوع في الحرج الشديد والتقوقع أمام وطأة المشكلات الصعبة فيؤدي الى التراجع عن الخط الأصيل ، والمعروف انه اذا أطلقت في الساحة موقفاً سلبياً فلا بد من موقف ايجابي مقارن له يدعمه ويحوله الى موقف واقعي، لا يتنكر للحياة في حاجاتها،(٩١) وتبقى الحاجة للساحة الإسلامية العامة التي يتحرك فيها التجارب في داخل الوسط الإسلامي من اجل توجيه المسلمين الى قضاياهم الكبيرة مما يفرض السير بالتوجه الفكري والعملي في اتجاه الجو العام وهناك حاجة أيضاً الى تنظيم إسلامي تتحرك فيه الطليعة المتكاملة مع القيادة الإسلامية الفقهية لتقود الامة في تخطيط دقيق يحدد المراحل والمواقع والمواقف والأشخاص من اجل بلوغ الهدف الكبير في الوصول الى الحكم بالوسائل الحكيمة التي تعرف كيف تواجه التحديات بمثلها وتواجه المشكلات والتحديات تبعاً للأوضاع الموضوعية المحيطة به(٩٢)

وفي ضوء ذلك قد يطرح البعض الموقف في صيغة جديدة تقف في خط التوازن بين الموقف الذي يرفض إعطاء الشرعية لما يراه انحرافاً وبين الموقف الذي يعمل على تلبية الحاجات الواقعية للإنسان المسلم على صيغة التعايش بديلاً من صيغة التوافق والتأييد مما يجعل خطاً فاصلاً بين ما هو حق وما هو باطل ، فلا يختلط احدهما بالآخر في طبيعة المواقف ، ويبين السيد فضل الله الفرق بين التوافق والتعايش فيشير ان معنى التوافق هو اللقاء في الخط على أساس الاتفاق عليه فيم يعنيه من حدود في الداخل وفواصل في الخارج ، بينما يمثل التعايش اللقاء في الواقع على ارض مشتركة في حاجاتها و أوضاعها الحياتية من دون التزام بحدودها الفكرية والسياسية.(٩٣)

والتوافق اذن على الخطوط التفصيلية والإجمالية ، وفي خط التعايش التقاء على صعيد الواقع على اساس الاختلاف في النظر إليه وفيما يطرح من قضايا وفيما تترتب عليه من نتائج مما يجعل الساحة ساحة مقابلة للأخذ والرد في حرية التحرك في الصراع السياسي في حدود واقعية وذلك معنى البحث عن أساس اللقاء قي حركة الصراع في الحياة ، فأكتشاف الأرض المشتركة يطرح فكرة أمكانية التعايش في نطاق المساحة التي توفرها حالة اللقاء العملي .

ويبدو ان السيد فضل الله يقف مع التيار الثاني في موقفه للمشاركة في العمل السياسي ويرد على الاتهامات التي تعد انخراط الأحزاب الإسلامية في اللعبة السياسية إرباكا لمسيرة الحركات الإسلامية في سعيها لما تسميه بالتغيير الجذري الحضاري ، ويؤكد ان المسألة الواقعية السياسية قد تفرض على الإسلاميين ان يأخذوا الواقع بعين الاعتبار وان يتحركوا في دائرته من دون ان يكونوا جزءاً منه في العمق ، لان دائرة الواقع قد تقع لأكثر من فريق كما في الدوائر الديمقراطية التي تسمح وتفسح المجال للإسلاميين ليتحركوا في داخله وقد يربح اكثر من موقع ويقوى بالطريقة التي يستطيع فيها ان يحصل من خلال هذه الديمقراطية على مواقع جديدة.(٩٤)

وفي الوقت الذي يحذر السيد فضل الله من الخضوع لكل أصول اللعبة لان هذا يبتعد بالإسلاميين عن هدفهم فأنه من جهة أخرى يدعو الى الافادة من بعض الأوضاع الموجودة للحصول على مواقع جديدة، فضلاً عن ذلك فأن التعايش يمكن ان يختلف مع الخط الإسلامي في الساحة ، ويرى بأن المسألة من ناحية المبدأ لا تحمل مناقضة لذهنية التغيير ولكن القضية الأساسية هي ان هذه المسألة تخضع لطريقة الإيحاء الإسلامي ، ولذلك لابد من دراسة الواقع من خلال " إمكانياتنا وطاقاتنا فأذا لم نتمكن الا من السير في طريق التغيير في الدولة القطرية فأن علينا ان نختار ذلك ولكن لا بعقلية قطرية بل بعقلية إسلامية ...".(٩٥)

والمشاركة اذن تعد خطوات في المسيرة التدريجية نحو التغيير الشامل هذا ما يبدو من طروحات السيد فضل الله السابقة – خاصة وانه يرى ان مسألة مشروع الدولة الإسلامية او المشروع الإسلامي السياسي ليس هي مشروع المرحلة الحاضرة لكنها مشروع المستقبل ، ويؤكد عدم إمكانية قيام الدولة الإسلامية لان أكثرية المسلمين تتحرك بالإسلام بطريقة تقليدية او بطريقة غير إسلامية كلية في هذا المجال ، كما ان المراكز الإسلامية الرسمية تخاف من طرح الإسلام وتتعقد من طرحه لان طرح الإسلام يمكن ان يؤثر على كثير من خلفياتها السياسية .(٩٦)

إذاً لا مجال للإسلام لكي يبقى في مواجهة التيارات العلمانية الشاملة التي تمتلك مشروعاً فكرياً وقانونياً وسياسياً إلا إن يبقى في الساحة فاعلاً إلا اذا استطاع ان يطرح نفسه كمشروع سياسي يصارع كل المشاريع السياسية في الساحة ، وبهذا يعد السيد فضل الله انه لا يمكن طرح مشروع سياسي الا في ظل طرح قاعدة فكرية ترتكز عليه في الساحة التي تطرح القضايا السياسية من خلال المواقع الفكرية(٩٧)

ان ذلك لا يعني بالنسبة للسيد فضل الله اعتراف الإسلاميين بالنظام الديمقراطي من ناحية فكرية أو عملية ، بل يعني الانسجام الواقعي مع الأجواء التي يثيرها والحريات العامة التي يمنحها للحركة الإسلامية الى جانب الحركات الأخرى غير الإسلامية ليخوضوا الصراع في ساحة الحرية ، خاصة اذا كانت القضية المطروحة هي الخيار بين النظام الاستبدادي ، فالاختيار هو الانسجام مع النظام الديمقراطي ورفض النظام الدكتاتوري لان الإسلاميين يتطلعون ويستطيعون ممارسة حريتهم في الدعوة الى الإسلام وفي العمل من اجل إعادته الى الحياة في استقطاب الناس حوله حتى يتوصلوا من خلال ذلك الى الوصول الى الموقف المتقدم للإسلام او السيطرة الشاملة له على أساس رأي الأكثرية بينما لا يملكون حرية الحركة على أكثر من صعيد في النظام الاستبدادي.(٩٨)

ولكن هل يؤكد كلام السيد فضل الله المخاوف التي يثيرها بعضهم حول الأحزاب والحركات الإسلامية والخشية من تنصلها من العملية الديمقراطية في حالة وصولها الى الحكم عبر العملية الديمقراطية؟

ويوجه السيد فضل الله العاملين في الحركة الإسلامية على اللقاء مع التيارات الاخرى لان الخلاف في كثير من النقاط لا يمنع من اللقاء في النقاط الأخرى التي تفرض فيها المصلحة الإسلامية ضرورة اللقاء وهذا ما ينبغي للعاملين ان يواجهوه ضمن شروط محدودة هي :(٩٩)

١- الدراسة الواعية للأوضاع الموضوعية المحيطة بالساحة او بالقضية للتعرف من خلالها على صميم النتائج الايجابية لعملية اللقاء مع الجانب الآخر مقارنة بالنتائج السلبية المترتبة عليه فربما يكون

الموقف خاضعاً لبعض الأوضاع السياسية او الاجتماعية المتقدمة لدى الطرف المخالف فيدفعه الى استغلال فرصة اللقاء للحصول على مواقع متقدمة سياسياً او اجتماعياً ، او ربما يكون الموقف منسجماً مع حاجة الإسلاميين للامتداد في ساحات الآخرين وذلك بالتخلص من ضغوطاتهم التي تمنع حركتهم وبالافادة من الشعارات المشتركة .

٢- التأكيد على طبيعة الفروق الفكرية والسياسية بين الإسلاميين وبين الفئات الأخرى من اجل البقاء على الخطوط الأساسية للعقيدة ، مع مراعاة جانب الحكمة في أسلوب عرض تلك الفروق بينهما والعمل على استيحاء الإسلام في تحليل المواقف المشتركة لكي تبقى حركة الشخصية الإسلامية منسجمة مع خطوط العمل في كل اتجاه كي لا يعيش الإنسان المسلم الغربة في التعاون مع الآخرين على أساس غربته عن مفاهيمهم ، بل يشعر بأنه يعيش مع مفاهيم الإسلام الأصلية التي قد تلتقي بهم في بعض الحالات وقد تختلف عنهم في بعض آخر.

٣- التركيز على طبيعة المرحلية في العمل لتمييز العمل المرحلي عن العمل النهائي الحاسم ليبقى الإنسان المسلم مشدوداً الى الهدف البعيد في تعامله مع مفردات اللقاء وأساليب التعاون مما يجعله غير خاضع نفسياً للأجواء المحدودة للمرحلة .

وهذا يعني ان هناك فرق بين الواقعية السياسية التي تفرض المشاركة في حركة الواقع مع الذين يحركونه في الاتجاهات المختلفة ، وبين الخضوع للقوى العاملة على الساحة والاعتراف بشرعيتها باسم المرونة والواقعية ، فالاتجاه الاول يجعل من الاسلامي بحسب السيد فضل الله (١٠٠)عنصراً فاعلاً على الساحة التي تحفل بالكثير مما يرتبط بالهدف الكبير فلا يجوز الانعزال خشية فقدان الفاعلية المستقبلية في صنع القضايا الكبيرة للانسان ، اما الاتجاه الثاني فأنه يجعل منه ضعيفاً تحت تأثير الارادات الأخرى التي تمتلك التخطيط والقيادة والحركة .

وعالج هذا الفصل موقف السيد فضل الله من مسألة تشكيل الاحزاب والانضمام اليها إذ تبين الموقف المؤيد لذلك وقبول مسألة التنوع في الاحزاب او في الحركات الاسلامية التي تختلف نظرتها الى القاعدة الشرعية في مسألة الحكم او في الخط السياسي الاسلامي اما الاحزاب غير الاسلامية ، فإن الاصل هو ان لا يكون لها دور في المجتمع الاسلامي في دائرة الدولة الاسلامية ، غير ان بعض الضغوط الكبيرة قد تحكم بالسماح بذلك لتفادي سلبيات العمل السري والمشكلات التي يمكن ان تثيرها للدولة الاسلامية وتبين ذلك الموقف المؤيد من السيد فضل الله للمشاركة في العملية السياسية والعمل ضمن نظام سياسي غير اسلامي عندما يكون الامر متعلقاً بساحة لا يملك طرف معين كل مواقعها .

المصادر:-

١. محمد حسين فضل الله،حركة الامة بين قيادات المرجعية والتنظيم الحزبي ،مجلة المنطلق ،ع (٤٦)،١٩٨٨م،ص٥
٢. زكي الميلاد ، التعددية الحزبية في الفكر الاسلامي ،مجلة الكلمة ،ع(٢)،١٩٩٤م،ص١٨
٣. برهان غيلون ،الديمقراطية وحقوق الانسان ، مجلة الدراسات العربية ،ع(١)،١٩٧٩م،ص١١
٤. نقلاً عن :مرتضى شنشول العقابي ،الموقف من التعددية الحزبية في الفكر السياسي الاسلامي المعاصر ، رسالة ماجستير غير منشورة،جامعة بغداد –كلية العلوم السياسية ،٢٠٠٦م ،ص٥٠.
٥. زكي الميلاد،التعددية الحزبية في الفكر الاسلامي ، مصدر سبق ذكرة ، ص٣٧.
٦. ابراهيم مصطفى واخرون ،المعجم الوسيط ،ج١،بيروت– دار إحياء التراث العربي،(د،ت)،ص٢٧
٧. ابن المنظور، لسان العرب، ج٣، بيروت –دار احياء التراث العربي،(د.ت)،ص١٤٨
٨. الفيروز ابادي، القاموس المحيط،بيروت–مؤسسة الرسالة،١٩٨٦م،ص٩٤
٩. سورة الكهف: الآية ١٢
١٠. الراغب الاصفهاني ،مفردات ألفاظ القران، دمشق– دار القلم ،١٩٩٢م،ص٢٣١،نقلاً عن، زكي الميلاد مصدر سبق ذكرة ص١٢
١١. جيفري روبرتز والسفير ادواردز ،المعجم الحديث للتحليل السياسي، ترجمة سمير الجبلي، بيروت– الدار العربية للموسوعات، ١٩٩٠م ، ص٣٠٥.
١٢. طارق الهاشمي ،الاحزاب السياسية،بغداد، مطابع التعليم العالي، ١٩٩٠م،ص٦٥
١٣. أوستي رني ،نقلا عن طارق الهاشمي، الاحزاب السياسية، مصدر سبق ذكره،ص٦٤.
١٤. اسامة الغزالي حرب،الاحزاب السياسية في العالم الثالث ، الكويت،المجلس الوطني للثقافة،١٩٨٧م، ص٢١.
١٥. محمد حسين فضل الله ،حركة الاسلامية هموم وقضايا ،(ط٤) ، بيروت –دار الملاك،٢٠٠١م ،ص١٠٢
١٦. المصدر نفسة ،ص١٠٣
١٧. فاضل الصفار ،الحرية السياسية– دراسة مقارنة في العالم والضمانات ،بيروت–دار العلوم لتحقيق والطباعة والنشر والتوزيع ،٢٠٠٨م، ص٢٧٤.
١٨. كاظم الحائري ،اساس الحكومة الاسلامية ،دراسة استدلالية مقارنة بين الديمقراطية والشورى وولاية الفقيه ،(ط٢)، ايران –مطبعة الظهور ،١٤٢٧هـ،ص١٠
١٩. هشام جعفر،واحمد عبد الله ،التحول في حركة الاسلام السياسي في الشرق الاوسط ،في الحسن الترابي واخرون،الاسلاميون والمسالة السياسية، بيروت– مركز دراسات الوحدة العربية،٢٠٠٣م،٢٣٥،٢٣٦.
٢٠. محمد عبد المتوكل،الاسلام وحقوق الانسان ،في الترابي مصدر سبق ذكره،ص١٠٥.
٢١. سورة مريم : الآية ٣٦،٣٧.
٢٢. سورة غافر :الآية ٥.
٢٣. سورة الزخرف: الاية ٥٦،
٢٤. سورة الاحزاب :الآية ٢٢
٢٥. يرى انصار هذا التيار ان سعي الغرب الى تعميم نموذجة التقافي والحضاري والسياسي هو جزء لايتجزأ من مشروع الهيمنة على الشعوب ، وخصوصاً ان المفهوم يحمل في مدلولاتة جوانب سياسية واجتماعية وثقافية ،ويمكن ان يكون كل ذلك عندما تتدخل تلك الابعاد بعضها مع البعض الآخر ،فالمفهوم –هنا– لايتعدى أن يكون المفهوما ليبرالياً ينظر الى المجتمع على انه متكون من روابط سياسية وغير سياسية متعددة ذات مصالح مشروعة ومتفرقة ،

وهذا مايفارق في جوهرة مضمون النظرة الاسلامية في اعتماد وحدوية انطلا قاً من الايمان بان يكون فهم الحقيقة عن طريق جوهر واحد ومبدأ واحد .للمزيد:مرتضى شنشول العقابي ، مصدر سبق ذكره ،ص٣٩

٢٦. سورة آل عمران :الآية ١٠٣

٢٧. سورة الأنفال : الآية ٤٦

٢٨. محمد عبد المتوكل، الإسلام وحقوق الانسان ، في الترابي واخرون ، مصدر سبق ذكره ،ص١٠٦ مرتضى شنشول ، مصدر سبق ذكره ، ص٨٣،٦٩

٢٩. محمد عبد الملك المتوكل ،الاسلام وحقوق الانسان ،في الترابي، مصدر سبق ذكره ،ص١٠٤

٣٠. زكي الميلاد واخرون ،مصدر سبق ذكره ،ص٣٨،٣٩

٣١. ابو العلى المودودي، نظرية الإسلام وهدية، ٠(د،م)،(د،ن)،(د،ت)،ص١٢٩

٣٢. سمير امين وبرهان غليون ،حوار حول الدولة والدين ،المغرب –المركز الثقافي العربي،١٩٩٦م،ص٧٤

٣٣. ابراهيم العبادي واخرون، التعددية السياسية ارث الماضي ورهان المستقبل،في كتاب الإسلام المعاصرو الديمقراطية ،بغداد–مركز دراسات فلسفة الدين ،٢٠٠٤م ص١٦٢،١٦٥

٣٤. امل هندي الخزعلي،الفكر السياسي الاسلامي المعاصر والطروحات الفكرية للوضع الدولي الجديد ،مصدر سق ذكره،ص١٣٤.

٣٥. سورة الانبياء:الآية٩٢.سورة آل عمران :الآية ١٠٣

٣٦. يقول المفكر الاسلامي يوسف القرضاوي في معرض اجابته عن الموقف الشرعي من تعدد الاحزاب نصه"انه لايوجد مانع شرعي في وجود اكثر من حزب سياسي داخل دولة اسلامية ،اذ المنع الشرعي يحتاج الى نص ، والى نص،بل ان ذاك التعدد قد يكون ضرورة في هذا العصر ،لانه يمثل صمام امان من استبداد افراد او فئة معينه بالحكم على سائر الناس، وتحكمها في رقاب الاخرين،وفقدان قوة نستطيع ان نقول لها:لا،او لم.كما دل ذلك على قراءة واستقرار الواقع"للمزيد: محمد عبد الملك المتوكل ، الاسلام وحقوق الانسان ،في الترابي ٢٠٠٠م،مصدر سبق ذكره ،ص١٠٦،١٠٧

٣٧. برهان غليون ومحمد سليم العوا،حوارات لقرن جديد، النظام السيسي في الاسلام ،ط١،دار الفكر المعاصر ، دار الفكر ، بيروت – سوريا ،ص١٣٤،١٤٥

٣٨. ديكارات فيلسوف ومفكر فرنسي يرى في التجربة الفكرية الشخصية الحقيقة الكبرى التي لاشك فيها ،ولذا يقول انني استطيع الشك مع عدم اهمال الواقع ،فيما يتجاوب مع القواعد البرغماتية لتحديد معنى الصدق العقلي لدية ،وهذا مايعرف بطريقة ديكارات. للمزيد :دونز داجر برت ،فلسفة القرن العشرين ، مجموعة مقالات في المذاهب الفلسفية المعاصرة، ترجمة :عثمان نوية، زكي نجيب محمود،مصر ،مؤسسة السجل العرب ،١٩٦٣م ،ص١٠٤.

٣٩. محمد حسين فضل الله ،الحركة الاسلامية..هموم وقضايا ،مصدر سبق ذكره ،ص٦٦

٤٠. المصدر نفسه ،ص٧٩

٤١. محمد حسين فضل الله ،الحركة الاسلامية ،هموم وقضايا ،مصدر سبق ذكره ، ص٧٩

٤٢. المصدر نفسه ، ص٨١

٤٣. المصدر نفسه ، ص٨٢

٤٤. المصدر نفسه ، ص٨٢

٤٥. محمد حسين فضل الله ،للانسان والحياة ،اعداد وتحقيق شفيق الموسوي ، ط٣، بيروت–دار الملاك للطباعة والنشر ،٢٠٠١م، ص٢٣٢

٤٦. المصدر نفسه،ص٢٣٢

٤٧. محمد حسين فضل الله ، حركة الامة بين قيادات المرجعية والتنظيم الحزبي، مجلة المنطلق ،ع(٤٦)مصدر سبق ذكره ، ص٧

٤٨. محمد الجزائري ،محمد حسين فضل الله.. امة في رجل ، بيروت دار الكتاب العربي ،(د–ت) ص٩٢،٩٣

٤٩. محاضرات ومطارحات في العقيدة والتربية والفقه والسيرة ،سلسلة ندوات الحوار الاسبوعية بدمشق مع السيد محمد حسين فضل الله ،اعداد عادل القاضي ،قم ،(د–ن)،٢٠٠٧م،ص٢١٧

٥٠. سورة الحجرات :الاية ١٤

٥١. عادل القاضي ،مصدر سبق ذكره ،ص٢١٧

٥٢. محمد حسين فضل الله ،قراءة اسلامية سريعة لمفهوم الحرية والديمقراطية ،مجلة المنطق ،ع (٦٥)،١٩٩٠م،ص٨

٥٣. سورة المجادلة :الآية ١٩

٥٤. سورة فاطر :الآية ٦

٥٥. محمد حسين فضل الله،حركة الامة بين القيادة المرجعية والتنظيم الحزبي ،مجلة المنطلق ،ع (٤٦)،مصدر سبق ذكره،ص١٣

٥٦. سورة المائدة :الآية ٥٦

٥٧. محمد حسين فضل الله ،حركة الامة بين القيادة المرجعية والتنظيم الحزبي ،مصدر سبق ذكره،ص١٤

٥٨. محمد حسين فضل الله ، الحركة الاسلامية ،هموم وقضايا ،مصدر سبق ذكره ،ص٦٦، ٧١ وكذلك محمد حسين فضل الله ،الحركة الاسلامية بين السرية والعلنية ،مجلة المنطلق،ع(٣٨)،١٩٨٧م،ص٧

٥٩. طه جابر العلواني،اصلاح الفكر السلامي ،فرجينا– الدار العالمية للباعة والنشر ،١٩٩٥م،ص٣٩

٦٠. زكي الميلاد ،مصدر سبق ذكره،ص٢٤

٦١. محمد حسين فضل الله، الحركة الاسلامية ،مصدر سبق ذكره ،ص٨٥، ٩٥

٦٢. محمد حسين فضل الله ،الحركة الاسلامية ،مصدر سبق ذكره ،ص١٠٣

٦٣. محمد حسين فضل الله ،الحركة الاسلامية ،مصدر سبق ذكره ،ص١٠٤

٦٤. المصدر نفسه

٦٥. محمد الشيرازي،نقلاً عن :مصدر سبق ذكره ،ص٢٥

فاضل الصفار ،مصدر سبق ذكره ،ص ٢٧٩، ٢٨١.

٦٦. راشد الغنوشي ،الحريات العامة في الدولة الاسلامية،بيروت–مركز الدراسات الوحدة العربية ،ص٣٠٠.انظر :عبد الرحمن عبد الخالق،المسلمون والعمل السياسي ، الكويت –دار السلفية ،١٩٨٦م ،ص٢٨

٦٧. محمد حسين فضل الله ،مصدر سبق ذكره،ص١١٠

٦٨. المصدر نفسه ،ص١١١

٦٩. محمد حسين فضل الله ،قراءة اسلامية سريعة لمفهومي الحرية والديمقراطية في الجانب الفكري والحضاري ،مصدر سبق ذكره،ص١٥

٧٠. يوسف القرضاوي،فتاوى معاصرة ،نقلاً عن :مرتضى شنشول العقابي،مصدر سبق ذكره ،ص١٥

٧١. حامد فيرحي،الاسس الفقهية للتعددية السياسية ،مدخل الى الفكر السياسي في الاسلام –مجموعة مقالات ،ترجمة الخليل العصامي ،مصدر سبق ذكره ،ص٣٤٣

٧٢. محمد حسين فضل الله ،الحركة الاسلامية امام تحدي المتغيرات ،مجلة المنطق ،ع (١٠٦)،١٩٩٤م ،ص١٣,١٥

٧٣. محمد حسين فضل الله ،الحركة الاسلامية امام تحدي المتغيرات ،مصدر سبق ذكره،ص١٥.والى هذا الرأي يذهب بعض الباحثين مؤكدين ان الفكر الاسلامي اليوم في دورة معرفية جديدة ،او هو في طريق جاد لهذا التطلع بعطاء فكري متميز ،وجهد ثقافي متجدد،سعيا نحو توجيه هذا الفكر باتجاه مشكلات الحضارة ،وعمليات النهوض الحضاري ،وعمليات النهوض الحضاري في الامة ،للتفاصيل انظر :زكي الميلاد ، التعددية الحزبية في الفكر الاسلامي ،مصدر سبق ذكره ،ص١٨

٧٤. محمد حسين فضل الله ،قراءة سريعة لمفهوم الحرية والديمقراطية ،مصدر سبق ذكره،ص١٥

٧٥. المصدر نفسه ،ص١٥

٧٦. محمد حسين فضل الله ،١٠٠ سؤال وجواب ،سلسلة حورات عقائدية وفقهيه وقرآنية ومفاهيم عامة ،ح (٦)بيروت –دار الملاك للطباعة والنشر والتوزيع ،٢٠٠٤م ،ص٣٧

٧٧. محمد باقر الحكيم ،الوحدة الاسلامية من منظور الثقلين ،ط٣، النجف ،مركز للطباعة والنشر للمجمع العلمي لأهل البيت (ع)،١٤٢٥هـ،ص١٠٩،

٧٨. محمد حسين فضل الله الحركة الاسلامية امام تحدي المتغيرات ،مصدر سبق ذكره ،ص٣.

٧٩. سورة آل عمران :الآية ٢٨

٨٠. سورة المجادلة :الآية ٢٢

٨١. محمد حسين فضل الله ، الحركة الاسلامية ،مصدر سبق ذكره،ص١١

٨٢. محمد حسين فضل الله ،الحركة الاسلامية ،امام تحدى المتغيرات ،مصدر سبق ذكره ،ص١١٣

٨٣. محمد حسين فضل الله ،المدنس والمقدس .. امريكا وراية الارهاب الدولي ،بيروت ،دار رياض الريس ،٢٠٠٣م ،ص٢٨٩

٨٤. محمد حسين فضل الله ،قراءة سريعة لمفهومي الحرية والديمقراطية،مصدر سبق ذكره،ص١٥.

٨٥. محمد حسين فضل الله ،الحركة الإسلامية ،مصدر سبق ذكره ،ص١١٥،١١٦

٨٦. محمد حسين فضل الله ،الحركة الاسلامية ،مصدر سبق ذكره ،ص١١٨،كذلك :محمد الجزائري ،السيد محمد حسين فضل الله ..امة في رجل مصدر سبق ذكره ،ص١٤٣

٨٧. حيدر ابراهيم علي ،التيارات الاسلاميةوقضية الديمقراطية ،ط٢ ،مركز دراسات الوحدة العربية ،١٩٩٩م،ص٢٦٨.

٨٨. محمد حسين فضل الله ،حوارات في الفكرو السياسة و الاجتماع ،ط٢،بيروت– دار الملاك ،٢٠٠١ ،ص١٣٣.

٨٩. حيدر ابراهيم علي ، التيارات الاسلامية وقضية الديمقراطية ،مصدر سبق ذكره ،ص١٨٧.

٩٠. بلا مؤلف ، الاسلاميون والاصلاح السياسي في مصر...المروحة بين الفتوى والجدوى ،المجلة العربية للعلوم السياسية ،ع (٢٣)،٢٠٠٩م،ص١٣٩

٩١. محمد حسين فضل الله ،الحركة الاسلامية ، مصدر سبق ذكره ،ص٢٦٨

٩٢. محمد حسين فضل الله ،حركة الامة بين القيادة المرجعية والتنظيم الحزبي ،مصدر سبق ذكره ،ص١٥

٩٣. محمد حسين فضل الله ،الحركة الاسلامية ،مصدر سبق ذكره ،ص٢٦٩

٩٤. غسان بن جدو ،خطاب الإسلاميين والمستقبل ،مصدر سبق ذكره ،ص١٨٦

٩٥. مصدر نفسه ،ص١٦٨

٩٦. محمد حسين فضل الله،الاسلاميون والتحديات المعاصرة ،ط٢،بيروت – دار الملاك ،١٩٩٧م ،ص١٥٤.

٩٧. المصدر نفسه ،ص١٥٠

٩٨. محمد حسين فضل الله ،قراءة إسلامية سريعة لمفهومي الحرية والديمقراطية ،مصدر سبق ذكره ،ص١٨.